التقرير السنوي للآداء

لسنة2019

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

أكتوبر 2020

المحور الأول : التقديم العام

1.تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019:

1-1 أهم الإنجازات :

حققت وزارة الشؤون المحلية و البيئة عدة إنجازات و قامت بعديد النشاطات و التدخلات التي تدخل في إطار تنفيذ السياسات الموكولة إليها وتجسيم أولويات الحكومة لسنة 2019 و التي تتمثل خاصة في :

•تقديم دعم استثنائي خاصّة للبلديات تلك التي تشهد إقبالا مكثّفا للسيّاح خلال فترات محدودة من السّنة على غرار فصل الصّيف ولإنجاح الموسم السياحي، تم إقرار مساعدات مالية لفائدة عدد من المدن السياحية والساحلية في مجال الكنس اليدوي التي شملت 22 بلدية باعتمادات جملية ناهزت 540 ألف دينار خلال سنة 2019 وفي مجال رفع الفضلات المنزلية شملت 22 بلدية باعتمادات جملية ناهزت 1.8 مليون دينار خلال سنة 2019

- الرعاية الخضراء • -Mécénat vert هي مقاربة جديدة أرستها وزارة الشؤون المحلية والبيئة لتعزيز المجهود الوطني إحداث وتعهد وصيانة المساحات الخضراء والحدائق لتحسين إطار عيش المواطن والرفع من مؤشرات نوعية الحياة بالمدن التونسية، في إطار شراكة طوعية بين القطاعين العام والخاص وتبرز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات و الجمعيات للمساهمة في هذا البرنامج

- تركيز منظومة التصرف المستدام في نفايات الهدم والبناء : في إطار العمل على إيجاد الحلول العلمية والعملية لإعادة استعمال هذا الصنف من النفايات في العديد من المجالات خاصة البناءات والأشغال العامة وتم الإتفاق بين وزارتي الشؤون المحلية والبيئة والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية على إمكانية اعتماد نسبة % 20 من نفايات الهدم والبناء المرسكلة في الأشغال في اطار الصفقات العمومية بإستثناء الاشغال المتعلقة بالبنية التحتية للطرقات..

- المساهمة في تنظيم الدورة 30 للقمة العربية الملتئمة بتونس خلال شهر مارس 2019، تم تنفيذ برنامج عمل لتدعيم الجمالية الحضرية والنظافة العامة بالشوارع والمسالك الرئيسية المؤدية من قصر المؤتمرات إلى الضاحية الشمالية والمواقع المعنية بالقمة.

- تحيين استراتيجية التنوع البيولوجي وبرنامج العمل للفترة **2018-2030** وإعداد النشرة السادسة للتقرير الوطني حول التنوع البيولوجي تناغما مع الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي .
- إعداد مشروع قانون يهم إدارة المخاطر البيولوجية لحماية الإنسان والحيوان والبيئة واستدامة التنوع البيولوجي من المخاطر المحتملة المنجرة عن استعمال الكائنات أو أيضها أو نفاياتها، ويجري التنسيق في شأنه مع الوزارات المعنية لإعداد الصياغة النهائية لعرضه على الحكومة للمصادقة .

- تحيين ومواءمة برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر إلى أفق **2030**. وقد حدد هذا البرنامج هدف وطني لتحييد تدهور الأراضي في غضون 2030 على مساحة تقدر بـحوالي 2.2 مليون هكتار (تشمل الاستراتيجيات القطاعية ذات العلاقة: الغابات والمراعي والمياه والتربة،...)

- دعم القدرات الوطنية في مجال التصرف في المواد الكيميائية ووضع مخطط وطني لتنفيذ النهج الاستراتيجي للتصرف الدولي في المواد الكيميائية وجرد الملوثات العضوية الثابتة ودعم القدرات في مجال مراقبة وتحليل المواد العضوية في الأوساط الطبيعية واعداد مخطط وطني لتنفيذ اتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة ودعم التصرف في مادة الزئبق ودعم القدرات في مجال التصرف النفايات الكيميائية والبيولوجية.
- دعم الحوكمة البيئية المحلية للأنشطة الصناعية بجهة قابس بكلفة بلغت 12 مليون دينار. ممولة بهبة من الاتحاد الاوروبي. وشمل هذا البرنامج تشخيص مختلف مظاهر التلوث بالجهة وتأثيراته على الصحة والبيئة وعلى النشاط الاقتصادي، ودعم قدرات الصناعيين في مجال الحوكمة البيئية والتصرف البيئي السليم، ودعم قدرات الفاعلين المحليين والجمعيات المحلية في مجال الاتصال البيئي والحوكمة البيئية وإسناد منح للمساهمة في تمويل مشاريع تنمية مستدامة بالجهة
- اعداد دراسة استشرافية حول وضع برنامج مندمج لتحسين الوضع البيئي بالحوض المنجمي بقفصة ودراسة لوضع برنامج مندمج لإزالة التلوث بمنطقة حوض وادي مجردة ودراسة لوضع استراتيجية وطنية في المجال البيئي للفترة القادمة.

- وضع خطة للحد من التلوث الناجم عن الأكياس البلاستيكية بالتنسيق مع القطاع وإعداد دراسة تأهيل قطاع إنتاج الأكياس البلاستيكية واقتراع مشروع أمر بصدد المصادقة النهائية

في مجال الحد من تأثيرات التغيرات المناخية : تجسيما لالتزاماتنا الوطنية بالمساهمة الفاعلة في المجهود الدولي للمحافظة على البيئة وتعزيزا لحقوق كل الدول في بيئة سليمة والتنمية العادلة، تم :

- إنجاز البلاغ الوطني الثالث في اطار اتفاقية الامم المتحدة حول التغيرات المناخية بقيمة جملية تبلغ حوالي 4.267 م.د (ممول في شكل هبة من صندوق البيئة العالمية وبمساهمة من ميزانية الدولة).
- التمويل المناخي: الصندوق الأخضر للمناخ : بالتعاون مع مرصد الصحراء والساحل، تم الشروع في الاستعداد للاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التمويل المناخي وبالخصوص النفاذ إلى موارد الصندوق الأخضر للمناخ (مشروع Readiness-Tunisie) وذلك من خلال إرساء هيئة وطنية تنسيقية (Designated National Authority) تولت القيام بعدة أنشطة في مجالي التوعية وتقوية قدرات جميع الأطراف المتدخلة لتحفيزها على إدراج التغيرات المناخية ضمن استراتيجياتها القطاعية على غرار الطاقة والنقل والبناءات والصحة والسياحة والصناعة والفلاحة والبيئة والتنمية المحلية

•كما تم إعداد البرنامج الوطني (Country Program) والمتضمن لحافظة المشاريع والبرامج ذات الأولوية التي تستجيب إلى شروط النفاذ إلى موارد الصندوق الأخضر للمناخ، هذا بالإضافة إلى مصاحبة عدد من المؤسسات الوطنية ككيانات معتمدة لدى الصندوق (Accredited Entities) على غرار وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وصندوق الودائع والأمانات، تطوير منظومة وظيفية لتعبئة ومتابعة

التدفقات المالية المناخية بتونس، وسيتم العمل على تكثيف الجهود بهدف تسهيل النفاذ للفرص المتاحة في مجال التمويل المناخي (Paradigm Shift).

•**برنامج المدن المستدامة** بهدف النهوض بالمدن التونسية لتستجيب لمبادئ وأسس التنمية المستدامة وقد تم الإنتهاء من إعداد الدراسة التشخيصية لواقع مدننا والانطلاق في تنفيذ مشروع تهيئة ثلاثة مدن مستدامة نموذجية ثم تعميم هذه التجربة على باقي المدن التونسية.

•بلغت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالمدن المتبنّاة من طرف الدّيوان 90,6% سنة 2019 مقابل 90% في أوائل سنة 2016، كما تطور طول الشّبكة العموميّة للتّطهير المستغلّة في مناطق تدخّل الديوان من 16063 كلم في موفى سنة 2015 إلى حوالي 17368 كلم سنة 2019 أي بزيادة 1305 كلم من القنوات.

•في إطار تدعيم مجهود البلديات في مجال الجمالية الحضرية تم استكمال الأشغال المتعلقة بتهيئة وتحسين حديقة الحيوانات بشنني من ولاية قابس
-استكمال المرحلة الثانية و إنطلاق المرحلة الثالثة و الأخيرة من دراسة النهوض بحديقة البلفدير بالتنسيق مع بلدية تونس و المجتمع المدني و التي من المبرمج إستكمالها سنة 2020.
-إستكمال إعداد الأمثلة الخضراء الحضرية لأربع بلديات (قلعة الأندلس-زغوان-الشبيكة ولاية القيروان –جرجيس)

•الانتهاء من **مشروع إستصلاح وإزالة التلوث بموقع مصنع عجين الحلفاء** والورق بالقصرين واتمام عملية القبول النهائي لأشغاله وقد بلغت كلفة المشروع 2.9 مليون دينار ومكن من تفكيك وحدة الحلكبة القديمة الملوثة وازالة مادة الزئبق المتواجدة بها وازالة التربة الملوثة تحته ووضعها داخل مبنى مهيئ للغرض

•إرساء لجنة قطاعية على مستوى الوزارة لمتابعة مدى تقدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمساهمة الفعالة في اعداد التقرير الطوعي الأول لتونس حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي تم تقديمه خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى بنيو يورك .

•القيام باستشارة وطنية وجهوية حول مدى ادراج الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2020 في الاستراتيجيات القطاعية والبرامج الجهوية استعدادا لتحيينها وتم ذلك في إطار مقارنة مع بعد الدول المتوسطية كالمغرب وفرنسا وألبانيا والمونتنيقرو بمساعدة برنامج الخطة الزرقاء التابع لبرنامج خطة عمل المتوسط

•المساهمة في إعداد وتحسين مضمون نص القانون الأساسي عدد 60 لسنة 2019 المؤرخ في 9 جويلية 2019 المتعلق بهيئة التنمية المستدامة و حقوق الأجيال القادمة الذي تمت المصادقة عليه من قبل البرلمان يوم 13 جوان من سنة 2019

•التقدم في إعداد الدراسات اللازمة لبلورة المقاربة الوطنية لمرحلية إرساء اللامركزية و مرافقة الجماعات المحلية لضمان انخراطها في هذه المقاربة

•إعداد النصوص القانونية المتصلة بمجال إرساء اللامركزية و بإدارة شؤون الجماعات المحلية

•مزيد دعم و تنمية القدرات المالية للجماعات المحلية عبر الترفيع في الدعم المالي السنوي من 440 م د سنة 2018 إلى 487 م د إلى سنة 2019 مسجلة بذلك زيادة بـ10% (47 م د)

•تنفيذ صفقات مجمعة لإقتناء معدات النظافة و الطرقات من طرف صندوق القروض و دعم الجماعات المحلية (523 آلية موزعة على 17 قسط لفائدة 157 بلدية بكلفة جملية تساوي 84 م د)

•توسيع التشاركية عند إعداد و تنفيذ برامج التنمية المحلية و المشاركة في إعداد التقديرات و التقارير السنوية ذات الصلة و العمل على تكاملها مع البرامج و المخططات الوطنية

•حوكمة الإشراف على البرامج الوطنية ذات الصلة باختصاصات الجماعات المحلية سيما في مجالات النظافة و حفظ الصحة و العناية بالبيئة و جمالية المدن

•رسم الخطوط العريضة و الإستراتيجيات الوطنية في مجال النظافة (التصرف في النفايات المنزلية و المشابهة) و العناية بالمحيط و جمالية المدن و بلورة برنامج التأهيل البيئي لمصالح النظافة بالجماعات المحلية

•إعداد أرضية إنجاح المشروع النموذجي لتثمين التصرف في النفايات بجربة بإرساء منظومة الفرز الإنتقائي للنفايات من المصدر

2-1 هيكلة البرامج:

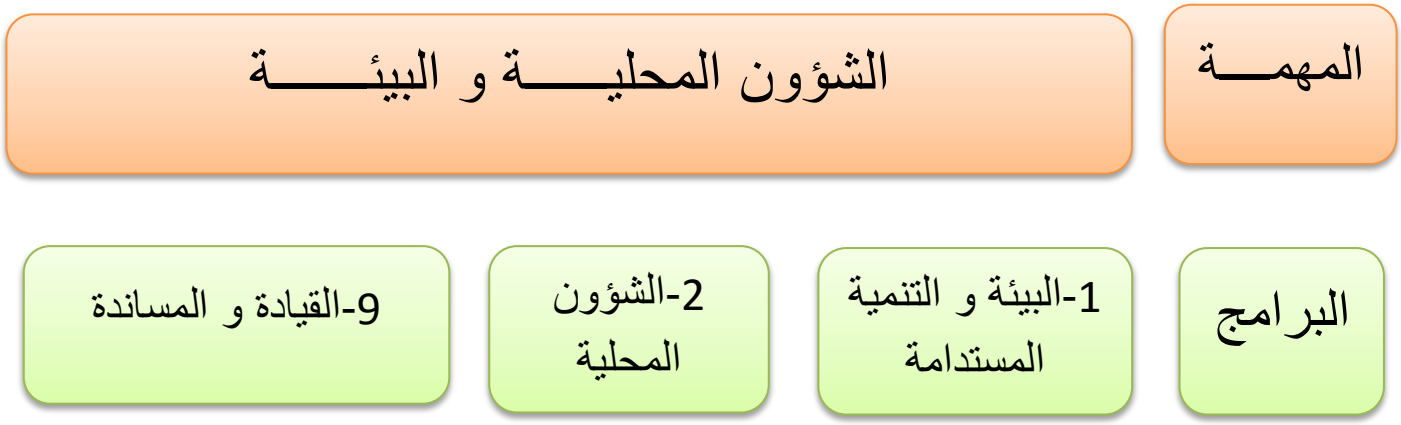

3-1 تقديم للمؤشرات الإستراتيجية:

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي	المؤشرعدد 1.1.1.1 نسبة المياه المستعملة المعالجة	99	98,9	99,89
	المؤشرعدد 1.1.1. 2 : نسبة الربط بشبكة التطهير	90,6	90,2	99,55
	مؤشرعدد 1.1.1. 3 : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم رفعها و تحويلها إلى المصبات المراقبة لمعالجتها	90	81	90
	المؤشر عدد 1.2.2.1 : نسبة رسكلة و تثمين النفايات المستخرجة من النفايات المنزلية	15	11	73,33
	المؤشر عدد 2.2.2.1 : نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	**30**	**60**	200

حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	**المؤشر 1.3.3.1 :** نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية	60,5	0	0
	المؤشر2.3.3.1 :عدد العينات من البذور التي يتم المحافظة عليها .	45 130	43 800	97,05
	المؤشر 3.3.3.1: طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	29	28	97
إرساء دعائم التنمية المستدامة	**المؤشر عدد 1:** نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	14	0	0
	المؤشر عدد 2: نسبة المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	80	87	108,75
	المؤشر عدد 1.2.2.2 مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	0,74	0,747	100,9
دعم قدرات التصرف للجماعات المحلية	**المؤشر عدد1.1.2:** عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	350	310	88,57
	المؤشر عدد2.1.2 عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	14160	13443	94,93
تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية	**المؤشر عدد1.2.2** نسبة التأطير بالجماعات المحلية	%14	11,8%	84,28%
	المؤشر عدد 2.2.2نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	%20	10,6%	%53

تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات في مجالات التصرف و التسيير	**المؤشر عدد1.1.9.: عدد** الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	**230**	**316**	**137**
تطوير أساليب و مناهج العمل و التصرف و التسيير و تدعيم الإدارة	**المؤشر عدد1.2.9:** نسبة تقدم تنفيذ عقود الأهداف و القدرة على الآداء	**40**	**41,66**	**104**
تطوير النظم المعلوماتية و الرقمية و دعم استعمالاتها بهياكل الوزارة و بالجماعات المحلية	**المؤشر عدد1.3.9:** عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية	**150**	**362**	**241**
	المؤشر عدد 2.3.9: عدد الأنشطة و المجالات الإدارية المشمولة ببرمجيات و منظومات معلوماتية بالوزارة	**10**	**0**	**0**
	المؤشر عدد3.3.9: عدد المنظومات و الخدمات الإلكترونية الوطنية و المشتركة المستغلة بالجماعات المحلية	**10**	**0**	**0**

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019:

- حسب طبيعة النفقة :

بلغت تقديرات ميزانية الوزارة 1 006,308 م.د سنة 2019 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 1 101,705م د أي بزيادة **95,397 م د** تمثل نسبة**109** % .

و تتوزع الإعتمادات على النحو التالي :

- **ميزانية التصرف:**

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2019 بمبلغ 560,308 م.د و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 582,102 م د أي بزيادة **21,794** م د تمثل نسبة 104 %

- **ميزانية التنمية :**

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2019 بمبلغ قدره 323 م.د و بلغت الإعتمادات المستهلكة 339,251م.د أي بزيادة**16,251** م د تمثل نسبة 105 %.

جدول عدد1:
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة(2019) مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: أ د

النفقات	تقديرات 2019	إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ	النّسبة
نفقات التصرّف	**560 308**	**582 102,9**	**21 794,9**	**104**
التأجير العمومي	47 681	46 962	-719	98
وسائل المصالح	8 778	7 857	-921	89
التدخل العمومي	503 849	527 283,9	23 434,9	104
نفقات التنمية	**323 000**	**339 251**	**16 251**	**105**
الاستثمارات المباشرة	4 590	1 696	**-2 894**	**37**
على الموارد العامة للميزانية	4 590	1 696	-2 894	37
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-
التمويل العمومي	318 410	337 555	19 145	106
على الموارد العامة للميزانية	317 710	337 555	19 845	106
على موارد القروض الخارجية الموظفة	700	-	-700	-
صناديق الخزينة	**123 000**	**180 352**	**57 352**	**146**
المجموع العام	**1 006 308**	**1 101 705,9**	**95 397,9**	**109**

***دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

ملاحظة: لم يتم اللجوء إلى قانون مالية تكميلي بالنسبة لوزارة الشؤون المحلية و البيئة

رسم بياني عدد 1:
مقارنة بين التقديرات و إنجازات ميزانية سنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع دفع)

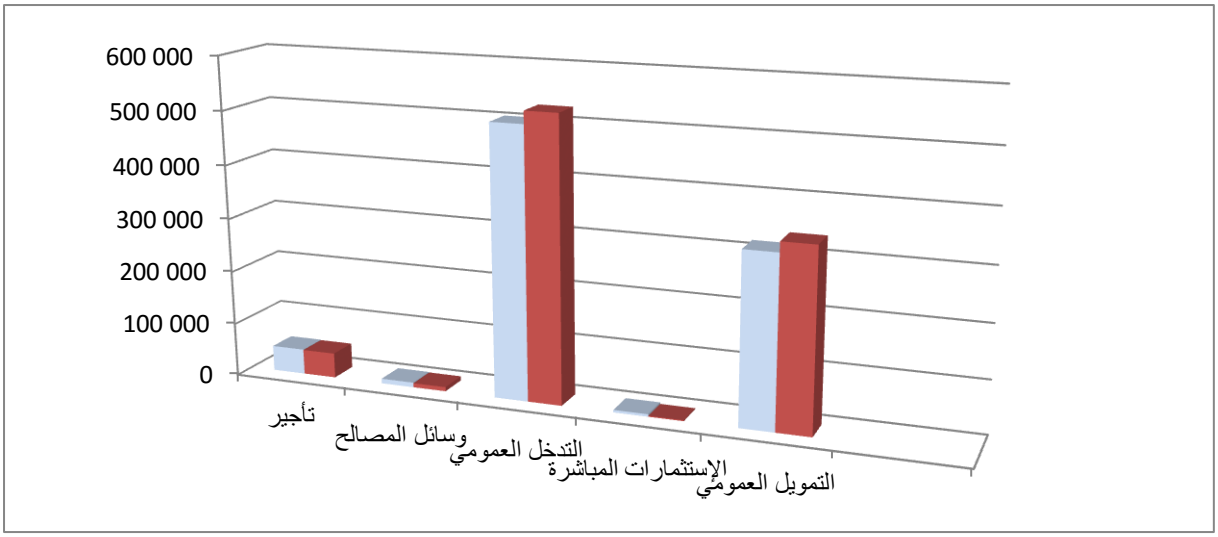

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج (إ ع الدفع)

بحساب الف دينار

البرامج	ق.م.م 2019	إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ	النّسبة
البرنامج1: البيئة و التنمية المستدامة	237 683	253 290	15 607	106
البرنامج 2 : الشؤون المحلية	633 532	659 429,9	25 897,9	104
البرنامج9: القيادة والمساندة	135 093	188 986	53 893	140
المجموع	1 006 308	1 101 705,9	95 397,9	109

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد2:
مقارنة بين التقديرات و إنجازات ميزانية سنة 2019
التوزيع حسب البرامج (إ ع دفع)

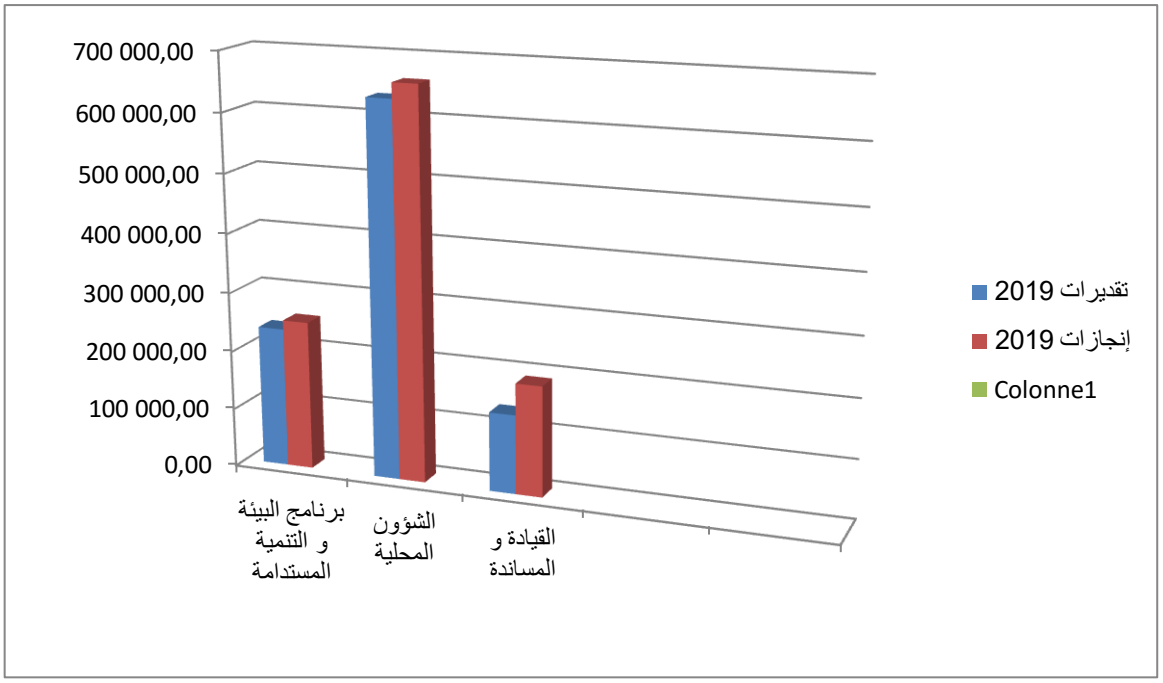

البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة

إسم رئيس البرنامج: السيد لطفي بن سعيد مدير عام التنمية المستدامة

مدة توليه من 14 مارس 2019 إلى حد هذا التاريخ

1.التقديم العام للبرنامج:

1-1 - خارطة البرنامج:

البرنامج	البيئة و التنمية المستدامة		
البرامج الفرعية	البيئة و جودة الحياة	إستدامة التنمية	
المصالح الإدارية	الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة	الإدارة العامة للتنمية المستدامة	
الفاعلون العموميون	- الديوان الوطني للتطهير - الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات - وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي - الوكالة الوطنية لحماية المحيط - البنك الوطني للجينات	-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	

2-1 الأهداف و الأولويات الإستراتيجية للبرنامج :

تتمثل أهداف برنامج البيئة و التنمية المستدامة في ما يلي:

- **الهدف1:** النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي

- **الهدف2:** حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية
- **الهدف3:** إرساء دعائم التنمية المستدامة

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-1-أهم الإصلاحات و الأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها و التي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

لقد تطورت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير حيث ارتفع طول الشبكة العمومية للتطهير التي هي في طور الإستغلال من 17 180 كلم سنة 2018 الى 17 585 كلم سنة 2019 .
وقد مكنت هذه المنظومة من ربط 6,7 مليون ساكنا بالشبكة العمومية للتطهير لتبلغ نسبة الربط بمناطق تدخل الديوان 90,2% بـ 184 بلدية.
كما تمّ خلال سنة 2019 تنفيذ برنامج القضاء على المصبات العشوائية وإزالة النقاط السوداء بتونس الكبرى و الولايات الدّاخلية حيث بلغت كمية النفايات التي تمّ إزالتها حوالي 20 000 م3 مقارنة بـ 241 000 م 3 خلال سنة 2018.
كما أن كميات النفايات المعالجة سجلت ارتفاعا من 2 313 ألف طن سنة 2018 إلى 2 337ألف طن سنة 2019.

-في إطار تدعيم مجهود البلديات في مجال الجمالية الحضرية تم استكمال الأشغال المتعلقة بتهيئة وتحسين حديقة الحيوانات بشنني من ولاية قابس
-استكمال المرحلة الثانية و إنطلاق المرحلة الثالثة و الأخيرة من دراسة النهوض بحديقة البلفدير بالتنسيق مع بلدية تونس و المجتمع المدني و التي من المبرمج إستكمالها سنة 2020.
-إستكمال إعداد الأمثلة الخضراء الحضرية لأربع بلديات (قلعة الأندلس-زغوان-الشبيكة ولاية القيروان –جرجيس)

كما تم خلال سنة 2019 إعداد الأمر عدد 32 لسنة 2020 المتعلق بضبط أنواع الأكياس البلاستيكية التي يمنع إنتاجها وتوريدها وتوزيعها ومسكها بالسوق الداخلية و الذي تم إصداره بتاريخ 16 جانفي 2020

في مجال الوقاية و الحد من التلوث الصناعي تم الانتهاء من **مشروع إستصلاح وإزالة التلوث بموقع مصنع عجين الحلفاء** والورق بالقصرين واتمام عملية القبول النهائي لأشغاله وقد بلغت كلفة المشروع 2.9 مليون دينار ومكن من تفكيك وحدة الحلكبة القديمة الملوثة وازالة مادة الزئبق المتواجدة بها وازالة التربة الملوثة تحته ووضعها داخل مبنى مهيئ للغرض.

2-2 أهم الأنشطة والمشاريع الكبرى التي أنجزت والتي لها علاقة بتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج:

2-2-1 البرنامج الفرعي 1: البيئة و جودة الحياة

•في مجال مقاومة التلوث :

الوقاية و الحد من التلوث الصناعي:

- تم اعداد الدراسة الاستراتيجية لحماية المحيط للفترة ما بعد 2020 والتي حددت خمس محاور لتوجهات كبرى ومخطط عمل مفصل لتسجيد هذه الاستراتيجية.
- تم اعداد المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة بوضع برنامج مندمج لإزالة التلوث بمنطقة الحوض الساكب لوادي مجردة .
- اعداد المرحلة الاولى من دراسة "التقييم البيئي الاستراتيجي للتخطيط لاستكشاف واستخراج المحروقات من المكامن غير التقليدية بتونس"
- الانتهاء من **مشروع إستصلاح وإزالة التلوث بموقع مصنع عجين الحلفاء** والورق بالقصرين

تم خلال سنة 2019 ازالة التلوث بالتجهيزات والموقع الاكثر تلوثا بمصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين وازالة التلوث الهوائي بنسب ملحوظة بمصانع تحويل الفسفاط التابعة للمجمع الكيميائي التونسي حيث بلغت الكميات المزالة:

26 لترا من الزئبق ما يعادل 350 كلغ
20 م مكعب من الصخر الحريري Amiante
26م مكعب من التربة الملوثة بالزئبق

الوقاية والحد من تأثيرات التغيرات المناخية:

- للتقليص من وقع الكوارث الطبيعية والآثار السلبية للتغيرات المناخية ومن تداعيات الاحتباس الحراري لا سيما تواتر الفيضانات والجفاف، تم القيام بالأنشطة التالية :

في مجال التخفيف من الانبعاثات الغازية،

- إعداد مشروع يخص التخفيض من انبعاثات N20 بوحدات المجمع الكيميائي التونسي في إطار التعاون الثنائي مع الوزارة الفيدرالية الألمانية المكلفة بالبيئة (هبة تبلغ 2 مليون أورو)،
- مواصلة إعداد برنامج عمل للتقليص من الانبعاثات في مجال الطاقة ودعم النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة في إطار المبادرة الدولية NDC Partnership،

- إعداد مشروع دعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي باعتمادات في شكل هبة بـ4 مليون أورو.
- تم استكمال إعداد الجرد الثاني للغازات الدفيئة، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (BUR2)، وإحالتها إلى أمانة الاتفاقية .

في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية:

- تم الإنتهاء من إعداد الضوابط المرجعية للمخطط الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قصد عرض تمويله في شكل هبة من الصندوق الأخضر للمناخ.
- تم الشروع في تنفيذ مشروع للتأقلم مع التغيرات المناخية في إطار المبادرة الفرنسية Adapt- Actionsباعتمادات في شكل هبة تبلغ 2 مليون أورو.
- تم الشروع في تنفيذ مشروع تقوية القدرات ودعم تنفيذ السياسات الوطنية في مجال التأقلم مع التغيرات الوطنيةAdapt-CC بهبة قدرها 06 مليون دينار من الوزارة الفدرالية الألمانية المكلفة بالتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ

المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي

- تم إعداد الإستراتيجية و خطة العمل الوطني للتنوع البيولوجي للفترة 2018-2030 و الذي يوصي بالخصوص بإيلاء الأهمية اللازمة للتنوع البيولوجي ضمن القطاعات التنموية ذات الأهمية بالإضافة إلى دعم نسب المساحات المحمية البرية و البحرية لتبلغ تباعا المؤشرات المحددة على المستوى الدولي:

17% المساحات البرية المحمية من المساحة الجملية

10% المساحات البحرية من المساحة الجملية البحرية

جبل السرج

تم بالتعاون مع وزارة الفلاحة إعادة توطين 43 غزال الأطلس بالحديقة الوطنية بجبل السرج و قد بلغ العدد 80 رأسا سنة 2019 كما تم إطلاق 30 رأسا في المحمية البرية و بقي 50 رأسا في المنطقة المحمية

- مشروع النهوض بالسياحة الإيكولوجية ودعم التنوع البيولوجي الصحراوي:

هذا المشروع يشمل الحدائق الوطنية بجبيل من ولاية قبلي ودغومس من ولاية توزر وبوهدمة في جزئه التابع لولاية سيدي بوزيد.

تم خلال سنة 2019 متابعة و تقييم المشاريع الصغرى المدرة للمرابيح التي تم بعثها لفائدة المتساكنين المحليين

- برنامج الاتحاد الدولي لصون الطبيعة

اعتبارا وأن ادارة الايكولوجيا والاوساط الطبيعية هي نقطة الاتصال الحكومية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة يتم تنفيذ عدد من المبادرات التي تعنى بالمحافظة على الطبيعة والمدرجة في الأولويات الوطنية وفي مكونات برنامج عمل الإتحاد الدولي لصون الطبيعة لسنة 2017-2020 على غرار :

- متابعة تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج المبادرات الصغرى لمنظمات المجتمع المدني بشمال إفريقيا PPI-OSCAN الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الفنية والإدارية والمالية للجمعيات الناشئة مما يجعلها قادرة على إعداد مبادرات ميدانية والمساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي

كما تم الشروع في تنفيذ مشروع تنفيذ برنامج صون الطبيعة على المستوى الوطني وادماجه ضمن التنمية المستديمة بهدف المساعدة على تنمية المعارف واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الأصناف النادرة والمهددة بالانقراض .

- برنامج المحيط الحيوي والإنسان بالتعاون مع اليونسكو:

تم بالتعاون مع اللجنة الوطنية لبرنامج المحيط الحيوي والإنسان إعداد التقرير الخاص بالمحميات الأربعة التي تمثل مواقع معترف بها من منظمة اليونسكو وخاصة منها الحديقة الوطنية ببوهدمة بسيدي بوزيد (في ما يتعلق بالأنشطة المنجزة بالحديقة صمن مشروع النهوض بالسياحة الإيكولوجية والمحافظة على التنوع البيولوجي الصحراوي). كما يتم حاليا تحيين مثال التصرف في محمية المحيط الحيوي ببوهدمة من ولاية سيدي بوزيد.

السلامة الأحيائية:

تبعا لمصادقة تونس على بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والذي يهدف أساسا إلى المساهمة في ضمان مستوى كاف من الحماية في مجال سلامة النقل والمناولة والاستخدام للكائنات المحورة جينيا وفقا لمبدأ الاحتياط، تم اتخاذ الإجراءات التشريعية والمؤسساتية والفنية في هذا المجال حيث تم :

- إعداد مشروع قانون إدارة المخاطر البيولوجية. ويهدف هذا القانون أساسا إلى تطبيق مبدأ الاحتياط ومواكبة للتطورات البيوتكنولوجية الحديثة وحماية الإنسان والحيوان والبيئة واستدامة التنوع البيولوجي من المخاطر المحتملة المنجرة عن استعمال الكائنات أو أيضها أو نفاياتها علاوة على اتخاذ التدابير اللاّزمة لضمان الأمن و السلامة البيولوجية.

الحد من مخاطر الكوارث

تتمثل ابراز أهداف هذا الملف والذي تتم متابعته مع الادارات الاخرى المكونة للإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة إلى المساهمة في تطوير القدرات الوطنية والجهوية والمحلية في

مجال الحد من مخاطر الكوارث وتقليص تأثيرات تكررها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال

دعم قدرات عديد البلديات في مجال إعداد إستراتيجيات محلية و إعداد خرائط تحديد المخاطر:

√بو سالم

√عين دراهم

√قابس

√تطاوين

و تمكين بلدية عين دراهم من معدات للتدخل عند الحوادث و الثلوج و الحرائق و مساعدتها عل تهيئة و تجهيز المركز المحلي لتنسيق التدخلات

المحافظة على الموارد الجينية:

-جمع عينات وراثية جديدة 528 عينة حيث بلغ العدد الجملي للعينات المخزنة 800 43 عينة بما في ذلك العينات المسترجعة من بنوك الجينات الأجنبية،

-توزيع العينات على المزارعين الراغبين في المحافظة على الأصول المحلية في المزرعة حيث قام البنك بتوزيع 039 19 كلغ سنة 2019،

-المحافظة على الأشجار المثمرة المحلية في الضيعة حيث تمت غراسة 150 شجرة زيتون و 90 شجرة تين بالإضافة إلى غراسة مصدات الرياح (2000شجيرة) و تم حفر بئر سطحي بتمويل من المشروع الونسي الإيطالي،

-المحافظة على الأصول الحيوانية المحلية و الحيوانات المنوية لذكور الأبقار حيث تم إيواء عدد 10 إناث أبقار محلية و01 ذكر و تم اقتناء 700 شذرة من البذور الحيوانية وقع حفظها في بنك التجميد التابع للبنك الوطني للجينات.

في مجال التصرف في النفايات :

تتمثل **الانجازات النوعية** في مجال التصرّف في النفايات بالخصوص في :

برنامج غلق و استصلاح المصبات العشوائية :

واصلت الوكالة خلال سنة 2019تنفيذ برنامج غلق واستصلاح واعادة تهيئة المصبات العشوائية (تونس، أريانة، بن عروس، منوبة بنزرت ونابل) ، كما تم تكليف مقاولات (في إطار الصفقة الإطارية) للتدخل لتهيئة المصبات العشوائية وإزالة النقاط السوداء بكل ولايات

الجمهورية وخاصة الغلق النهائي للمصبات العشوائية للبلديات التي دخلت في منظومة المصبات المراقبة الجديدة (بولايات زغوان وتوزر).

مشاريع توسعة المصبات المتواصلة:

- تم الانطلاق في انجار الخانة الوقتية بولاية سيدي بوزيد
- بلوغ نسبة انجاز أشغال توسعة مصبات صفاقس وسوسة وقابس إلى حدود 95%

مشاريع استغلال وحدات المعالجة للنفايات المنزلية والمشابهة:

خلال شهر جويلية 2019 أعلنت الوكالة عن طلب العروض المتعلق باستغلال المصب المراقب بجبل شاكير، وتم اسناد الصفقة بقيمة جملية تقدر بـ 25,2 مليون دينار وتم الانطلاق في الاستغلال منذ شهر أكتوبر 2019 لمدة 24 شهر.

- وبخصوص متابعة الوضع البيئي بجزيرة جربة، تم منذ موفى شهر أفريل 2019 انهاء العمل بالصفقة عدد 2014/20 المتعلقة باستغلال آلة اللف والتغليف في شكل مكعبات، وشرعت الوكالة بالتنسيق مع السلطات الجهوية والمحلية وسلطة الاشراف في اعداد كراس شروط يعتمد أساليب متطورة للتصرف في النفايات بالجزيرة. وفي انتظار استكمال الإجراءات، كما انطلقت الوكالة في عديد الإجراءات الغاية منها تحسين الوضع البيئي بالجهة والحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن النفايات بصفة عامة بكلفة تقدر بحوالي 3 مليون

2-1 منظومات الرسكلة وإعادة التثمين

النظام العمومي لتجميع وإعادة تثمين المعلبات المستعملة "إيكو-لف"

الكميات المجمعة: حوالي 4177 طن

الكميات المجمعة من النفايات في إطار الآلية 41: حوالي 300 طن

منظومة التصرف في زيوت التشحيم والمصافي الزيتية "إيكو-زيت"

الكميات المجمعة: 14350 طن

في مجال التطهير :

-مشروع تطهير المدن الصغرى و المتوسطة(المرناقية و السرس و بوعرادة و مكثر و الجريصة و المكناسي):تواصل أشغال مد الشبكة بمكثر و ببرج العامري.

-مشروع توسيع و تهذيب 19 محطة تطهير و 130 محطة ضخ : في طور الإنتهاء من أشغال توسيع و تهذيب محطتي تطهير سيدي بوزيد و قفصة و تواصل الأشغال لمحطات تطهير المهدية و سيدي بوعلي و الجم و الوردانين)

-المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية:إنتهاء أشغال 39 حيا و تواصل أشغال 45 حيا و انطلاق أشغال تطهير 7 أحياء شعبية و مواصلة أشغال محطة تطهير بئر الحفي /سيدي علي بن عون

-برنامج تطهير المناطق الريفية-القسط الثالث :إنتهاء أشغال تطهير 02 منطقتين ريفيتين (المشروحة بولاية نابل و خنيفة مقرة بولاية زغوان) و مواصلة أشغال 02 مناطق أخرى (تلمين بولاية قبلي و ورغش بولاية جندوبة)

-مشروع تحويل المياه المعالجة بتونس الشمالية:إنتهاء أشغال تأهيل محطات تطهير الشرقية و شطرانة و جنوب مليان 1 و سوسة الشمالية و مساكن و صفاقس الجنوبية و صفاقس الشمالية و الحامة و جرجيس المدينة و حومة السوق و سيدي محرز و جربة أغير و جرجيس و تواصل الأشغال بالنسبة لدوز و قبلي

-مشروع التطهير ONAS IV : في طور إنجاز أشغال تهذيب قنال الخليج لتصريف المياه المعالجة

-مشروع تطهير مدن فوسانة و الرقاب و بن قردان و القطار: مواصلة أشغال محطتي تطهير بن قردان و القطار و شبكة تطهير مدينة بن قردان.

-برنامج توسيع و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ10 ولايات (ولايات بنزرت و زغوان و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة و القصرين و سيدي بوزيد و صفاقس و قبلي):إنتهاء الأشغال العاجلة للشبكة بجندوبة و تواصلها بالقصرين .

-برنامج التطهير الرامي إلى الحد من التلوث بالبحر المتوسط (DEPOLMED) –المرحلة الأولى:إنتهاء أشغال تهذيب الشبكة بجبل الجلود و بالساحلين و أشغال تمديد الشبكة بسكرة و تواصل أشغال تمديد الشبكة الرئيسية برواد.

-المشروع المندمج لتطهير بحيرة بنزرت: إنطلاق الأشغال المستعجلة لتهذيب شبكات التطهير.

في مجال حماية الشريط الساحلي:

مواصلة المشاريع التالية:

-مشروع حماية الشريط الساحلي لسوسة الشمالية من الإنجراف الساحلي:

تم سنة2019:

- تركيز مصدّات الرياح لتثبيت الكثبان الرملية (Ganivelles) قصد تركيزها على مستوى الشاطئ الجنوبي لهرقلة،
- إستكمال إنجاز كاسرة أمواج تحت مائيّة بطول 150 م لحماية جزء من شاطئ المدفون،
- استكمال إنجاز أربعة (4) كاسرات أمواج تحت مائيّة بطول 250 م الواحدة لحماية جزء من الشريط الساحلي لحمام سوسة.

-مشروع حماية الشريط الساحلي لرفراف من الإنجراف الساحلي:

تم *سنة2019:*

✓ استكمال تغذية شاطئ رفراف بحوالي 500 ألف م3 من الرمال على طول 2100 متر
✓ انجاز سنبل من الحجارة بطول 395 م يمتد جزء منه تحت مياه البحر ووضع علامات بحرية لتحديد حدوده.

-أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف الساحلي عبر استصلاح الكثبان الرملية بشواطئ طبرقة و المهدية و جرسيس و الحمامات و سبخة الديماس

تم سنة2019:

✓ استكمال تركيز مصدات الرياح بالنسبة للديماس و المهدية
✓ تبلغ النسبة التقدم 80%

-مشروع حماية الشريط الساحلي لسليمان من الإنجراف الساحلي:

تم سنة 2019:

✓ إنجاز السنبل الصخري عدد 1 و عدد 2 و4 و 5
✓ إقامة حاجز صخري
✓ التزود ب 490 ألف م 3 من الرمال

بلغت نسبة التقدم 82%
و في إطار البرنامج الوطني للفسح الشاطئية الذي تسعى الوكالة إلى تجسيمه مع البلديات في شكل مساهمة مالية و مساعدة فنية، تم خلال سنة 2019 استكمال المساهمة في إنجاز و

تحسين الفسح الشاطئية بكل من الشابة و غنوش و الزارات و منزل تميم و إعداد الضوابط المرجعية لإنجاز دراسة تهيئة الفسحة بمنزل حر.

في إطار أشغال التنظيف الآلي للشواطئ : شملت الأشغال غربلة وتمشيط الرمال لـ 120 شاطئ بصفة دورية (من 8 إلى 19 تدخل خلال الموسم السياحي) بكل الولايات الساحلية على طول حوالي 142كلم. وقد بلغت نسبة الإنجاز 70%من الأشغال المبرمجة (5057 هكتار / 7220 هك).

رصد و متابعة المنظومات البيئية الساحلية و البحرية:
-الإستلام النهائي لدراسة جيومرفولوجيا الشريط الساحلي و تركيز قاعدة بيانات جغرافية على شبكة الأنترانات وتبلغ التكلفة الجملية للمشروع 274 ألف دينار باحتساب الأداء على القيمة المضافة

إبرام إتفاقية خصوصية مع وزارة الدفاع الوطني متعلقة بضبط آليات تأمين الإرسال والتصرف بشبكة قيس المعطيات الخاصة بالعوامات البحرية وأجهزة قيس إرتفاع مستوى البحر التابعة لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

- تركيز وتشغيل العوامات وآلات قيس أخرى بالبحر.

2-2-2 البرنامج الفرعي 2: إستدامة التنمية

- إرساء لجنة قطاعية على مستوى الوزارة لمتابعة مدى تقدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمساهمة الفعالة في اعداد التقرير الطوعي الأول لتونس حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي تم تقديمه خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى بنيو يورك، علما وأنه تم إرساء لجنة قطاعية على مستوى الوزارة المكلفة بالبيئة لمتابعة مدى تقدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد/تحيين التقرير الوطني الطوعي وأن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي هي الجهة المكلفة بالإشراف على الملف.

- القيام باستشارة وطنية وجهوية حول مدى ادراج الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2020 في الاستراتيجيات القطاعية والبرامج الجهوية استعدادا لتحيينها وتم ذلك في إطار مقارنة مع بعض الدول المتوسطية كالمغرب وفرنسا وألبانيا والمونتنيقرو بمساعدة برنامج الخطة الزرقاء التابع لبرنامج خطة عمل المتوسط

- المساهمة في إعداد وتحسين مضمون نص القانون الأساسي لأحداث الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة والذي تمت المصادقة عليه من قبل البرلمان يوم 13 جوان من سنة 2019

- دعم القدرات الوطنية في مجال الاقتصاد الأخضر والمسؤولية المجتمعية والشراءات العمومية.

- الإحاطة بعدد من الباعثين الشبان الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص في مجالات الاقتصاد الأخضر.

3- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

3-1 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

- حسب طبيعة النفقة :

بلغت تقديرات ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة 237,683م.د سنة 2019 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 253,290 م د أي بزيادة 15,607 م د تمثل نسبة 106 % و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي :

- ميزانية التصرف:

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2019 بمبلغ 43,143 م.د و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 44,372 م د اي بزيادة 1,229 م د تمثل نسبة 102 %

- ميزانية التنمية:

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2019 بمبلغ قدره 194,540 م.د و بلغت الإعتمادات المستهلكة 208,918 م.د أي بزيادة 14,378 م د تمثل نسبة 107 %

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2019

مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	تقديرات (2019)	إنجازات (2019)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ	النّسبة%
نفقات التصرّف	**43 143**	**44 372**	**1 229**	**102**
التأجير العمومي	24 043	25 159	1 116	104
وسائل المصالح	3 246	3 234	-12	99
التدخل العمومي	15 854	15 979	125	100
نفقات التنمية	**194 540**	**208 918**	**14 378**	**107**
الاستثمارات المباشرة	3 130	1 363	-1 767	43
على الموارد العامة للميزانية	3 130	1 363	-1 767	43
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-
التمويل العمومي	191 410	207 555	16 145	108
على الموارد العامة للميزانية	190 710	207 555	16 845	108
على موارد القروض الخارجية الموظفة	700	-	-700	-
مجموع البرنامج	**237 683**	**253 290**	**15 607**	**106**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019

(التوزيع حسب طبيعة النفقة)

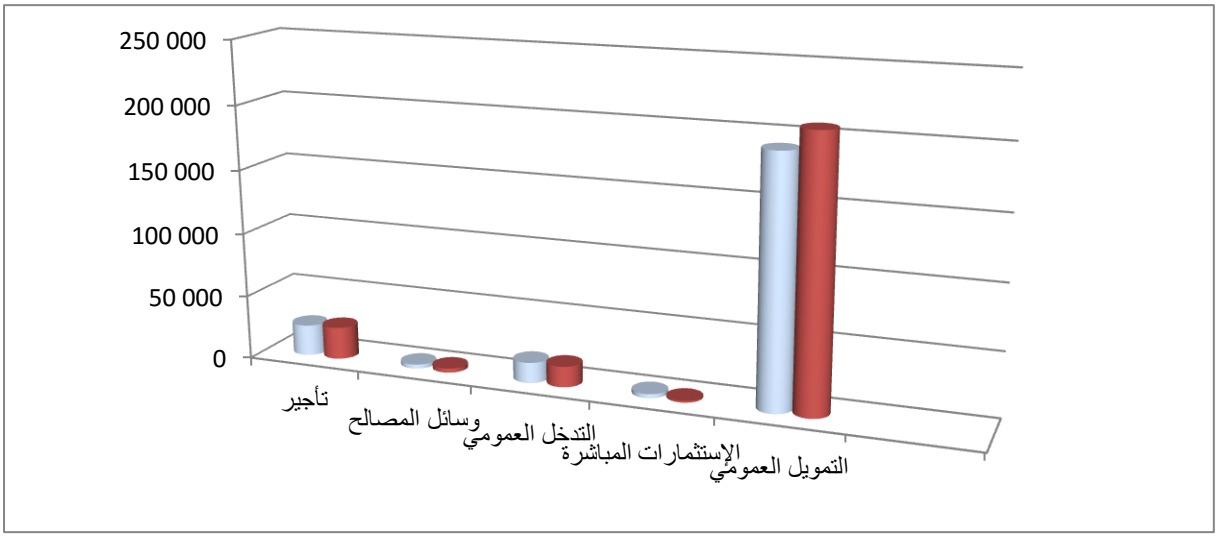

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة (2019) مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إ .ع الدفع)

بحساب الف دينار

البرامج الفرعية	ق.م.م 2019	إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات س-1	
			المبلغ	النّسبة%
البيئة و جودة الحياة	232 820	248 553	15 733	106,7
إستدامة التنمية	4 863	4 737	-126	97,4
مجموع البرنامج	**237 683**	**253 290**	**15 607**	**106,5**

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019

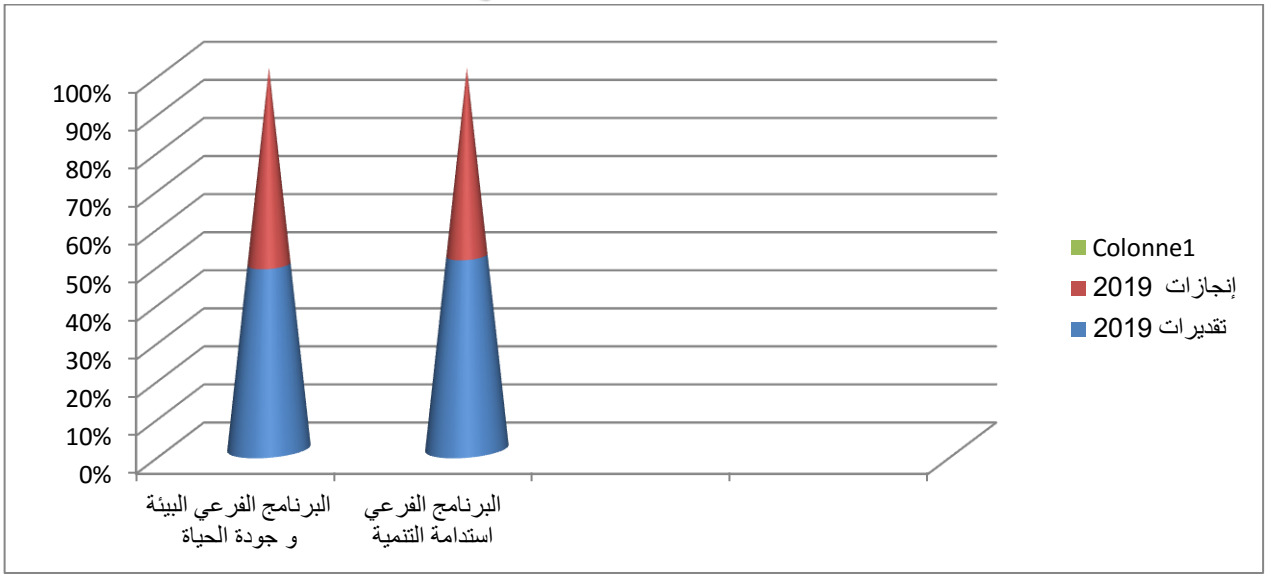

2-3- تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

الهدف1: النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي

- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في العمل على:

- دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية. و الحد من الإزعاجات والأضرار المتأتية من الحشرات و الآفات.

- تحسين التصرف في مختلف النفايات بهدف حماية البيئة من كل مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات و ذلك من خلال مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة و النفايات الصناعية و الخاصة و الخطرة و إحداث المصبات المراقبة و مراكز التحويل التابعة لها إلى جانب الغلق التدريجي و إستصلاح المصبات العشوائية . بالإضافة إلى عن تطوير منظومة التصرف في النفايات القابلة للتثمين و الرسكلة و تعزيز القدرات الوطنية في مجال معالجة الملوثات العضوية الثابتة و المبيدات .

- تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية و تهذيب الشبكة بالمدن المتبناة بكافة الولايات و توسيع و تهذيب محطات التطهير و مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.

- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.

- تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية خاصة بالنسبة لدراسات المؤثرات على المحيط و دراسات إزالة التلوث و الشبكات الوطنية لمراقبة نوعية الهواء و التربة و الماء.

- إزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة،

- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه.

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019
		أ	ب	ج	ج-أ	د/أ %	ج/ب %
المؤشرعدد 1.1.1 1 نسبة المياه المستعملة المعالجة	نسبة	%98,9	%99	%98,9	%0	%0	%99.89
المؤشر عدد 1.1.1 2 نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة	%90,15	%90,6	%90,2	%0.05	%0	%99.55
المؤشرعدد 1. 1. 3 : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم رفعها و تحويلها إلى المصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة مأوية	%83	%90	%81	%-2	%-0.024	%90
مؤشر عدد 1. 1. 4 : نسبة رسكلة و تثمين النفايات المستخرجة من النفايات المنزلية	نسبة مأوية	%10	%15	%11	%1	%0,1	%73,33
مؤشر عدد 1. 1. 5 : نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	نسبة الحد من التلوث بالنسبة للوحدات الملوثة المبرمجة	%75	% 30	%60	%-15	%-0,2	%200

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الآداء الخاصة بالهدف1:

تحسين إطار العيش و النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي

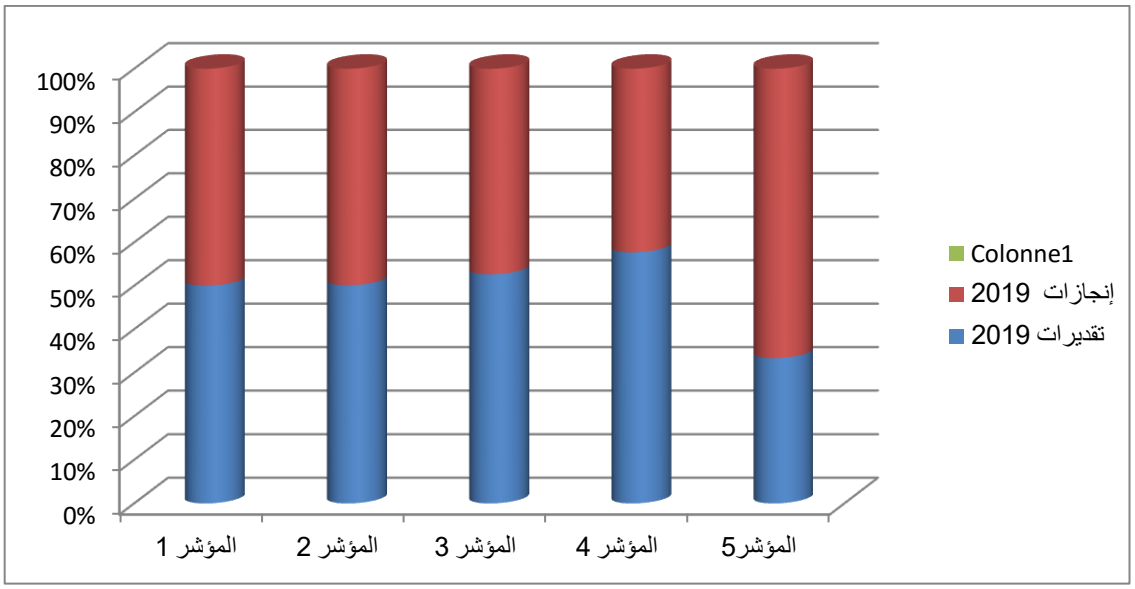

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشرعدد 1.1.1.1: : نسبة المياه المستعملة المعالجة

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 99,89%بالنسبة لمؤشر نسبة المياه المستعملة المعالجة و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

استقرار في نسبة المياه المستعملة المعالجة في حدود 98,9% طبقا لما هو مبرمج

المؤشر عدد 2.1.1.1 نسبة الربط بشبكة التطهير

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 99,89% بالنسبة لمؤشر نسبة الربط بشبكة التطهير و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

-التأثير السلبي لتبني بلديات العامري و المزونة و منزل فارسي و الشبيكة و سيدي علي بن عون على نسبة الربط العامة نظرا لإنخفاض نسبة الربط لهاته المدن و التأخر الحاصل في الإنتهاء من مشاريع توسيع الشبكة بها ، و من المنتظر أن ترتفع نسبة الربط بمدن برج العامري و منزل فارسي و سيدي علي بن عون بعد الإنتهاء من المشاريع التي هي في طور الإنجاز أما بالنسبة للشبيكة فقد إنتهت الأشغال و الديوان بصدد فوترة عمليات الربط.

-تأخر في إتمام أشغال بعض مشاريع تطهير الأحياء الشعبية و التي ذات تأثير هام على نسبة الربط على غرار مشاريع تطهير أحياء الشهيد ماهر القاسمي و الرجاء بجندوبة و الكرنيش و البساتين بطبرقة (يشمل ربط 1200 مسكنا بالشبكة) سيدي بشار و نفوسي و المعرفة بمنطقة سيدي بو لبابة بقابس و وسط مدينة غنوش-قسط ثاني(يشمل ربط 800 مسكنا بالشبكة)السواني و بركوك بحومة السوق و ميدون الشمالية بجربة و الحي الشعبي بجربة أجيم (يشمل ربط 900 مسكنا بالشبكة)، هذه الأحياء لم تستكمل أشغالهم سنة 2019 بسبب مشاكل عقارية أو ضعف إمكانيات المقاولين أو إعتراض مواطنين.

المؤشرعدد 3.1.1.1 :نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم رفعها و تحويلها إلى المصبات المراقبة لمعالجتها

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 90% بالنسبة لمؤشر نسبة النفايات المنزلية و المشابهة التي يتم رفعها و تحويلها إلى المصبات المراقبة لمعالجتها و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- تراجع الكميات المودعة خاصة بمصب تونس الكبرى الذي سجل نقصا بحوالي 46 ألف طن لأسباب فنية تتمثل بالأساس في اتخاذ الوكالة اجراء بعدم قبول بعض أصناف النفايات المشابهة والمتأتية خاصة من الوحدات الصناعية على اثر الحريق الذي نشب بالمصب المراقب بجل شاكير وذلك تفاديا لتفاقم الاشكال منذ شهر جوان 2019.

- تواصل توقف عديد المشاريع المتعلقة بمعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بعديد المناطق وخاصة مشاريع انجاز مراكز التحويل بعديد الولايات

المؤشرعدد 4.1.1.1:نسبة رسكلة و تثمين النفايات المستخرجة من النفايات المنزلية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 73,33% بالنسبة لمؤشر نسبة رسكلة و تثمين النفايات المستخرجة من النفايات المنزلية و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

-يعتمد هذا المؤشر بالأساس على منظومات التصرف في بعض أصناف النفايات على غرار النظام العمومي لاستعادة وتثمين المعلبات المستعملة "إيكو-لف"، إلا أن هذه المنظومة شهدت تراجعا من ناحية الكميات المجمعة تعود بالأساس إلى عدم تطابق الأسعار المعتمدة من الوكالة مع الأسعار التي يعتمدها القطاع الخاص.
وكحل جزئي، تم الاتفاق مع كل من شركات التجميع ومؤسسات الرسكلة المتعاقدة مع الوكالة على أن يتم الترفيع في أسعار قبول النفايات وتحميل الفارق على المرسكلين.
إلا أن الكميات المجمعة لم تشهد تطورا كبيرا، وتم العدول عن الاتفاق والرجوع إلى الأسعار المنصوص عليها بالاتفاقية حيث لم تتجاوز الزيادة في الكميات المجمعة نسبة 20% (4177 ألف طن سنة 2019 و 3500 ألف طن سنة 2018)
- عدم استكمال الإجراءات المتعلّقة بوضع بعض منظومات التصرف في بعض أصناف النفايات القابلة للرسكلة على غرار منظومة الزيوت الغذائية التي تفتقر لاطار قانوني ومنظومة التصرف في الإطارات المطاطية المستعملة التي تحتاج إلى مزيد الاعتناء بمجال الرسكلة.

مؤشرعدد 1.1.1. 5 : نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 200% بالنسبة لمؤشر نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

تم خلال سنة 2019 ازالة التلوث بالتجهيزات والموقع الاكثر تلوثا بمصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين وازالة التلوث الهوائي بنسب ملحوظة بمصانع تحويل الفسفاط التابعة للمجمع الكيميائي التونسي الكيميائي التونسي.
كما تم تنفيذ برنامج للمتابعة اللصيقة للشركات المنتجة للنفايات الخطرة والشركات المتر هذا النوع من النفايات مما نجم عنه تحسنا ملحوظا في منظومة التصرف في النفايات.

الهدف2: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في:

- المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تدعيم التصرف المندمج للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية
- المحافظة على الموروث الجيني الوطني، وتنظيم مسألة النفاذ إلى الموارد الجينية وتقاسم منافعها
- دعم و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها في مجال السياحة الإيكولوجية .و ذلك من خلال تدعيم شبكة المناطق المحمية و حماية الأنواع الحيوانية و النباتية المهددة و النادرة
- دعم تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية العمل على إرساء الآليات المؤسساتية والفنية الخاصة بتنفيذ مقتضيات بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية ومشروع القانون حول الكائنات المحورة جينيا.
- التصرف المستدام في المنظومات الرعوية والغابية ،و تطوير الإطار المؤسساتي و التشريعي للمراعي
- السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي و تفعيل الدراسة الإستراتيجية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية.
- إحكام التصرف والوقاية ومقاومة المخاطر المنجرة عن الأصناف الغريبة الغازية والتحكم في تأثيراتها على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية بتونس
- حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات ومراقبة التصرف الملك العمومي البحري، و حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة و تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية والبحرية.
- التصرف المستدام في المنظومات الواحية بتونس
- النهوض بالسياحة الإيكولوجية ودعم التنوع البيولوجي الصحراوي

كما يتمثل هذا الهدف في المساهمة في ترشيد التصرف في المنظومات الطبيعية و الفلاحية بالمناطق المهددة بالتصحر و النهوض بمتساكني هذه المناطق و تحسين ظروف عيشهم .

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ	ج-ب	ج/ب
المؤشر عدد 1. 2 .1: نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية	نسبة	0	%60,5 (26.25+34.25)	0	0	0	-60,5%	0
المؤشر عدد 2.2.1 : عدد العينات من البذور التي يتم تجميعها والمحافظة عليها	عدد	43 272	45 130	43 800	528	0,012	-1 330	%97,053
المؤشر3.2.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	كم	22,6كم	29كم	28كم	5,4	0,239	-1	%96,551

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الآداء الخاصة بالهدف2:

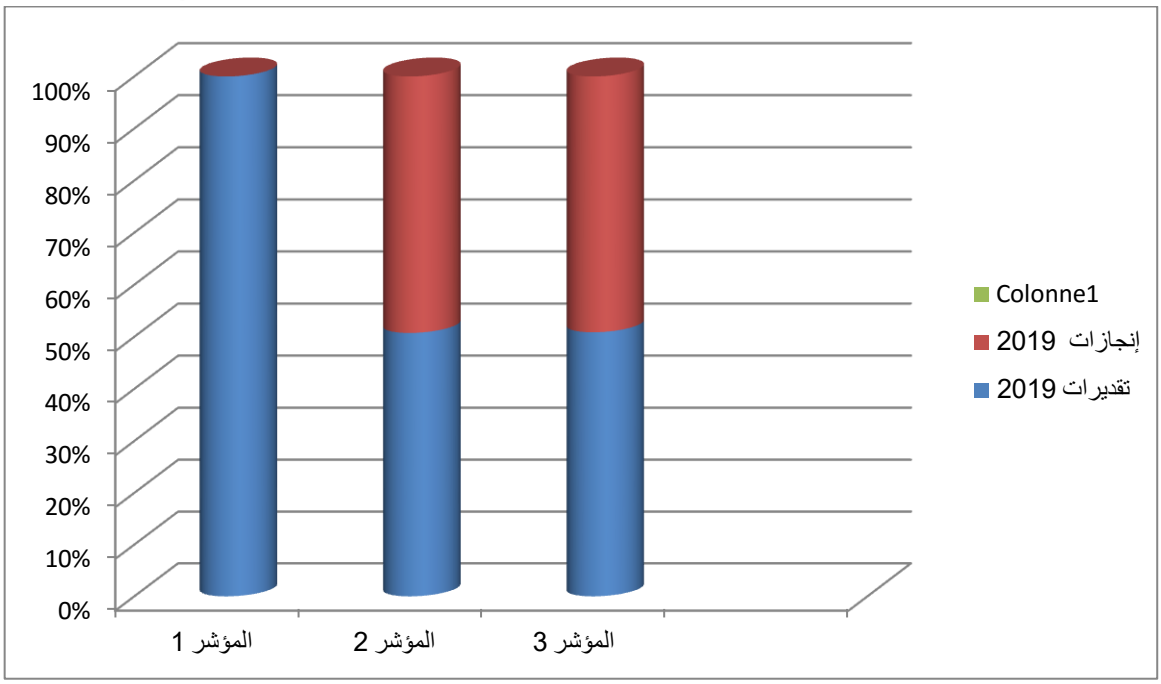

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر عدد 1.2.1. : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية

الإستراتيجيات و خطط العمل		تقديرات 2018	تقديرات 2019
مكونة 1: Pondération 30%	نسبة إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي للكائنات المرضية	إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة 4 أشهر	إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة 2 أشهر
		%25	%25
مكونة 2: Pondération 25%	إعداد قانون حول إدارة المخاطر البيولوجية		المصادقة على القانون
			%80
مكونة 3: Pondération 30%	إستراتيجية حول التصرف في الأصناف الغريبة و الغازية	الإنتهاء من الدراسة	الشروع في تنفيذ مخطط العمل إعداد القائمة الحمراء للأصناف المهددة
		%50	%10
مكونة 4: Pondération 15%	إعداد قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي	مرحلة الأولى من الدراسة	مرحلة ثانية
		%25	%25
نسبة التقدم الجملية للدراسات الإستراتيجية و خطط العمل		26,25	34,25

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 0% بالنسبة لمؤشر نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية و يعود ذلك إلى تأخير فتح الإعتمادات و طول الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات.

المؤشر عدد 2.2.1 : عدد العينات من البذور التي يتم تجميعها والمحافظة عليها

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 97,05% بالنسبة لمؤشر عدد العينات من البذور التي يتم تجميعها والمحافظة عليها و يعود ذلك إلى مساهمة المشروع التونسي الإيطالي في جرد و جمع عينات جديدة لصالح البنك

المؤشر 3.2.1: طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري

تم تسجيل نسبة إنجاز بـ97% و ذلك من خلال التقدم في إنجاز :

-مشروع حماية الشريط الساحلي لسليمان من الإنجراف الساحلي

-أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف الساحلي عبر استصلاح الكثبان الرملية بشواطئ طبرقة و المهدية و جرسيس و الحمامات و سبخة الديماس

الهدف3: إرساء دعائم التنمية المستدامة

- تقديم الهدف :

يتم تجسيم هذا الهدف من خلال:

- دعم مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة في إطار الحوكمة الجهوية و المحلية:

إن تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية يستوجب التأسيس لديمقراطية محلية تولي لإبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي وفق ما نص عليه الفصل عدد 139 من دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي ينص على: "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" وما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية.

- النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة: و التي ترتكز على ثلاث محاور:

1-تكوين إطار تربوي مكون للمكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة

2-دعم المؤسسات التربوية بتركيز منظومة فرز النفايات وتثمينها وجمع وتثمين مياه الأمطار خاصة ببعض المدارس التي تفتقد إلى الربط بالشبكة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه وإنتاج الطاقات المتجددة.

3-التدخل في إطار التعاون مع وزارة التربية للمساهمة في تحيين البرامج المدرسية النظامية والبيداغوجية لتتماشي مع المستجدات الحديثة في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.

- **تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر:**إن الإقتصاد الأخضر هو منوال تنموي جديد تتطلع تونس لإرسائه على المدى المتوسط والبعيد تماشيا مع التوجهات العالمية في المجال (الرؤية المقدمة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونتائج قمة الأرض ريو+20) و وفقا لما جاء بالمخطط الخماسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 2016-2020 كضامن للتنمية المستدامة باعتبار أنه يمثل الأنشطة الإقتصادية التي تهدف لتحقيق الرفاه الإنساني مع تقليص المخاطر البيئية والتصدي لندرة الموارد الطبيعية.

وفي إطار العمل على تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر إلى أفق 2030، تولت الإدارة العامة للتنمية المستدامة، من خلال مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر، إعداد خارطة طريق وطنية للإقتصاد الأخضر تتضمن جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل التي من شأنها التأسيس لخيار الإقتصاد الجديد

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	ج/ب %
المؤشر1 .3 .1 نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	**نسبة البلديات**	%11	%14	0%	0	0	0	0%
المؤشر عدد 1. 3. 2 : نسبة المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	**نسبة**	%76	%80	%87	11	1447,36%	%7	%108,75
المؤشر عدد 1 . 3 .3: مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	**عدد (من 0 إلى 1)**	0.611	0.74	0.747	0.136	22,258%	0,007	100,946%

رسم بياني عدد 6:
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الآداء الخاصة بالهدف
إرساء دعائم التنمية المستدامة

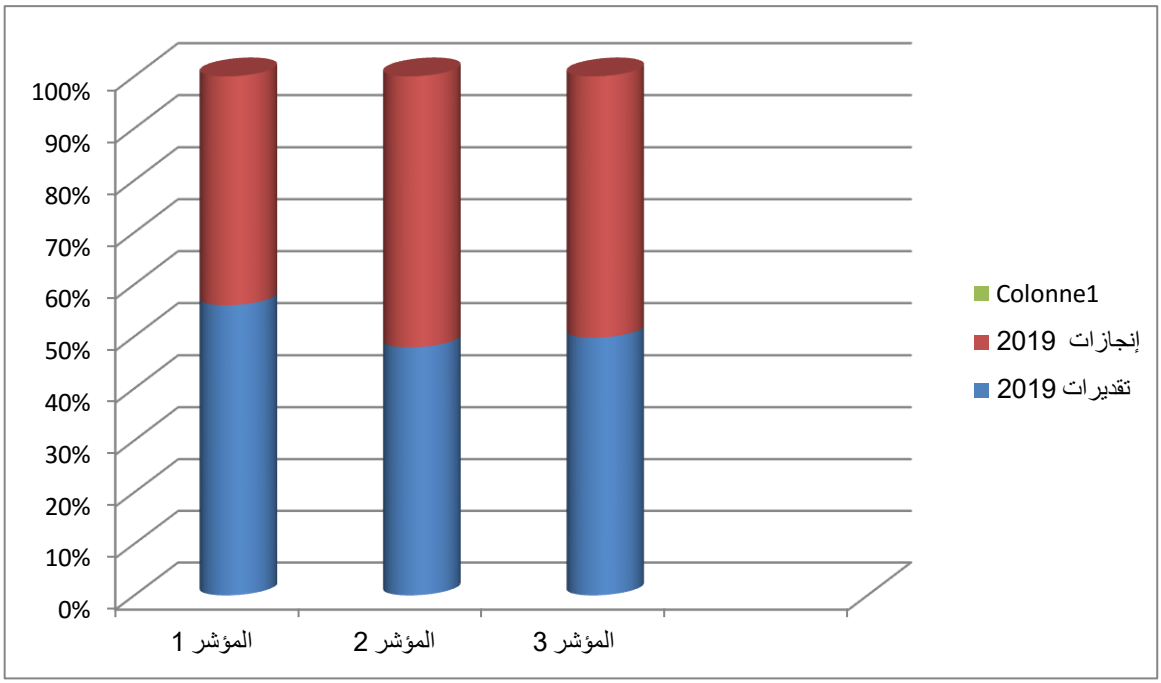

تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر1. 1.3 : نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

لم يتم تسجيل تقدم في نسبة البلديات المصاحبة مقارنة بالهدف حيث وقع التركيز سنة 2019 على إعداد كراسات الشروط الخاصة بهذه المهمة وفق منظومة Tuneps على أن تنطلق العملية فعليا سنة 2020

المؤشر2.3.1: نسبة المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

تم تسجيل نسبة إنجاز مرتفعة بالنسبة لمؤشر نسبة المؤسسات التربوية المنخرطة والتي تم التدخل فيها في إطار برنامج المدارس المستدامة و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

اعتماد صفقة إطارية لمدة ثلاث سنوات يسرت تنفيذ مكونات البرنامج بالكيفية المأمولة.

المؤشر3.3.1: مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ100,9% بالنسبة لمؤشر مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر و تم إنجاز المطلوب حسب ما تم برمجته في الآجال المحددة و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها القيام بالأنشطة التالية:

- دراسة حول آفاق المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

-مكتب المساندة حول المبادرة الإقتصادية الخضراء
-الشراءات المستديمة
-تنفيذ بعض الخدمات في إطار أنشطة مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر
-مصاحبة عدد من الباعثين الشبان الراغبين في بعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر

4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1-2 البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة

في مجال النفايات :

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإخلالات في تنفيذ مؤشرات البرنامج
مشاريع الاستثمار المتواصلة والجديدة (نفايات منزلية ومشابهة): - اشكاليات فنية: بلوغ أغلب المصبات لطاقة الاستيعاب القصوى لها مع عدم توفر مساحات إضافية للتوسع وتزايد الكميات الواردة بها سنويا. - اشكاليات اجتماعية: رفض التجمعات السكنية المتاخمة للمنشآت لمواصلة استغلالها لما تسببه من ازعاجات ناتجة عن الروائح وتراكم مياه الرشح وتكاثر الحشرات. كما تتعرض المشاريع الجديدة التي لا تزال في طور الإنجاز إلى الرفض الاجتماعي والضغط على السلط الجهوية والمحلية من أجل الاستغناء عن هذه المشاريع (مراكز التجميع ببعض الجهات). - اشكاليات عقارية: صعوبة الشروع في انجاز وحدات المعالجة والتثمين الجديدة والمراكز المرحلية لجمع ونقل النفايات المنزلية نظرا لطول اجراءات تغيير صبغة الأراضي المزمع تخصيصها في الغرض أو عدم إقتراح مواقع لإنجاز منشآت المعالجة والتثمين الجديدة. - إشكاليات قانونية واجرائية خاصة فيما يتعلق بالتصرف في النفايات الصناعية والخاصة ومنظومات التصرف في النفايات غير الخطرة القابلة للرسكلة والتثمين.	**النفايات المنزلية والمشابهة:** المرور نحو الفرز من المصدر والمعالجة والتثمين طبقا للأساليب الملائمة فنيا واقتصاديا حسب الخصوصيات الديموغرافية والإجتماعية والجغرافية والإقتصادية حيث شرعت وزارة الإشراف منذ سنة 2018 بإعداد دراسة توجيهية للتصرف المندمج والمستدام للنفايات على المستوى الوطني (بصدد الإعداد) ومن أهم مخرجاتها الأولية: - حوكمة القطاع؛ - الفرز والتدوير والرسكلة؛ - المعالجة وتثمين النفايات؛ - الإتصال والتحسيس وتطوير قاعدة معلومات ومؤشرات وطنية؛ - مزيد تفعيل مبدأي "المنتج-المسترد" و"العهدة على الملوث." **النفايات الصناعية والخاصة والمنظومات:** استكمال النصوص القانونية الخاصة بمنظومات الرسكلة والتثمين وادماجها بالدورة الاقتصادية استكمال الدراسات المتعلقة بالنفايات الصناعية والخاصة وطرق التصرف فيها. **إجراءات مصاحبة** - تطوير الهيكل التنظيمي للوكالة: لعدم ملاءمته حاليا مع تموقع الوكالة كمؤسسة مركزية مختصة ومطالبة بدور أكبر لتطوير أنموذج لامركزي وملائم ومستدام. - إعداد برامج ومؤشرات طبقا للسياسة التنموية الوطنية فيما يخص مجال النفايات.

في مجال التطهير:

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإخلالات في تنفيذ مؤشرات البرنامج
ضعف نسب الرّبط بالشّبكة العموميّة للتّطهير ببعض الولايات و بعض البلديات	*مواصلة توسيع شبكات التّطهير بالوسط الحضري مع إعطاء الأولويّة للولايات ذات نسب الرّبط لا تزال دون المعدل الوطني أهم المشاريع المتوقع تنفيذها: -مواصلة توسيع الشبكة في إطار برنامج توسيع و تهذيب منشآت التطهير لحامية المتوسط (DEPOLMED)-القسط الأول، -الشروع في توسيع الشبكة في إطار برنامج توسيع و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة ل10 ولايات *مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشعبية من خلال الإنتهاء من تنفيذ المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية. *مواصلة تطهير المدن المتوسطة و تدعيم طاقة المعالجة بالمدن الكبرى و من أهم المشاريع المتوقع تنفيذها: -مشروع تطهير 10 مدن متوسطة و مدينتي تالة و فريانة -الإنتهاء من إنجاز قطب التطهير سوسة حمدون -الشروع في إنجاز محطة تطهير بالمنطقة الشمالية لتونس الكبرى في إطار الشراكة بين القطاع العام و الخاص
إفتقار العديد من البلديات الصغرى لخدمات التطهير	سيتم الشروع في: -إنجاز قسط أولي يشمل 33 مدينة من برنامج تطهير المدن الصغرى -إنجاز مشروع تطهير 8 مدن بالبلاد التونسية
إفتقار العديد من المناطق و التجمعات التي كانت ريفية التي يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا لخدمات التطهير	تنفيذ برنامج للتدخل بالمناطق التي كانت ريفية و التي يتجامز عدد سكانها 3000 ساكنا طبقا لتوصيات المجلس الوزاري المضسق المنعقد بتاريخ 13 جوان 2016 و ذلك من خلال إنجاز مشروع تطهير المناطق التي كانت ريفية –القسط الرابع الذي يشمل تطهير 36 منطقة ريفية موزعة على 13 ولاية
تداعي شبكات التطهير و تجاوز بعض محطات التطهير المتقادمة طاقتها القصوى	تجديد و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة بمختلف ولايات الجمهورية و توسيع المحطات التي تجاوزت طاقتها القصوى من خلال: -تجديد و تهذيب الشبكة في إطار برنامج توسيع و تهذيب منشآت التطهير لحامية المتوسط (DEPOLMED) -القسط الأول -تجديد و تهذيب الشبكة في إطار برنامج توسيع و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ10 ولايات (بنزرت و زغوان و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة و القصرين و سيدي بوزيد و صفاقس و قبلي) -توسيع و تهذيب الشبكة في إطار البرنامج المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت

	-مواصلة برنامج توسيع و تهذيب 19 محطة تطهير و 130 محطة ضخ -الشروع في توسيع محطة تطهير الحمامات الجنوبية في إطار مشروع التطهير ONASIV
تواصل صرف المياه المستعملة الصناعية شديدة التلوث بالشبكة بسبب عدم إشتغال وحدات المعالجة الأولية للصناعيين مما يؤثر سلبا على محطات التطهير و نوعية المياه المعالجة المخصصة للري أو الملقاة في الوسط الطبيعي	تنفيذ برنامج التصرف في السكب الصناعي السائل (برنامج يهدف إلى فصل المياه الصناعية شديدة التلوث عن المياه الحضرية) و ذلك بإنجاز المشاريع التالية: -مواصلة مشروع محطة التطهير الصناعية بالقطب التكنولوجي بالمنستير -الشروع في برنامج لتطهير 9 مناطق صناعية كبرى على3 أقساط.
ضعف نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة و البالغة حوالي 22%	-تحسين نوعية المياه المعالجة من خلال برامج توسيع و تهذيب محطات التطهير و برنامج معالجة المياه المستعملة الصناعية و برنامج التصرف في الحمأة -إدراج المعالجة التكميلية بمحطة التطهير الجديدة
ارتفاع استهلاك الطاقة تسبب في ارتفاع متواصل لتكاليف خدمات التطهير	تطوير طرق المعالجة الحالية و تأهيلها باستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة في الطاقة و في هذا الإطار سيتم الشروع في إنجاز برنامج النجاعة الطاقية الذي يشمل 12 محطة تطهير

في مجال الوقاية و الحد من التلوث:

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإخلالات في تنفيذ مؤشرات البرنامج
مراجعة واستكمال المنظومة القانونية	- استصدار مجلة البيئة - استصدار نص خاصة بالوقاية من مخاطر المواقع الصناعية - مراجعة الأمر عدد1991 لسنة 2005 المتعلق بدراسات المؤثرات على المحيط - إعداد ومراجعة الصيغ المرجعية القطاعية المتعلقة بدراسات المؤثرات على المحيط - تفعيل منظومة الدراسات البيئية الإستراتيجية - توفير الإمكانيات البشرية واللوجستية للمتابعة الميدانية للمشاريع التي وافقت الإدارة على إنجازها
المراقبة البيئية - غياب آلية لتفادي الحوادث البيئية والتدخل في صورة تبين خلل في منظومة الحد من التلوث داخل المؤسسات - محدودية عدد المراقبين والتجهيزات الضرورية للمراقبة أمام عدد المؤسسات بالمقارنة مع المعدلات الدولية - صعوبة مراقبة بعض المؤسسات (المؤسسات البترولية بالصحراء والبحر، مشاريع تربية الأسماك، المؤسسات الصناعية العمومية الكبرى) لعدم توفر الوسائل اللازمة	- تفعيل المراقبة البيئية الذاتية من قبل المؤسسات الصناعية الخدماتية التي لها أنشطة ملوثة باعتبار أن النصوص القانونية متوفرة - تدعيم منظومة المراقبة للوكالة وترشيدها وتوجيهها نحو الأنشطة الأكثر تأثيرا على البيئة والموارد الطبيعية

في مجال التنوع البيولوجي

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
- بحكم موقعها الجغرافي بين البحر و الصحراء فإن المناخ الجاف و شبه الجاف يهيمن على جزء كبير من البلاد التونسية. - موارد طبيعية محدودة و هشة تتعرض إلى عدة ضغوطات تتمثل خاصة في تفاقم ظاهرة التصحر التي تهدد ثلاثة أرباع من مساحة البلاد و الأنشطة البشرية التي لا تحترم التوازن البيئي مما يؤدي إلى الإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية و تدهور منظومات عديدة هذا بالإضافة إلى تغير المناخ من خلال الزيادة في درجة الحرارة و إرتفاع مستوى مياه البحر . - هذه الموارد الطبيعية المحدودة و الهشة و المعرضة لعدة لكل أشكل التدهور لن تكون قادرة في المستقبل على تلبية الإحتياجات المتزايدة للسكان	- وضع و تنفيذ خطط متكاملة لمقاومة تدهور الأراضي على الصعيد الوطني و الإقليمي و المحلي - وضع و تنفيذ خط تشاركية للتصرف الرشيد في الموارد المائية - تحيين و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي و النظم الإيكولوجية - جرد و تقييم عام للموارد الطبيعية - إعتماد وتنفيذ إستراتيجية وطنية للحد من تغير المناخ.

في مجال إستدامة التنمية:

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
• نقص كبير في الموارد البشرية خصوصا وأنه بالتوازي مع البرامج والمشاريع التي يتم إنجازها ومتابعتها في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف، هنالك برامج ومشاريع أخرى على غرار التي تندرج في إطار الصندوق الأخضر للمناخ وكذلك مركز وشبكة التقنيات المناخية. • افتقار الإدارة العامة للتنمية المستدامة لخطة اتصالي بالرغم من المطالبة به عند إعداد كل ميزانية، أثر على عملية التعريف ببرامج ومشاريع الإدارة العامة ووضع خطة اتصالية في الغرض. • بعض العقبات لا تزال قائمة لتعميم مفهوم التنمية	• تدعيم الإدارة بالموارد البشرية وسد الشغورات فيها. • الموافقة على انتداب اتصالي كما تمت المطالبة به عند عمليات إعداد الميزانيات • ضرورة وضع برنامج دعم قدرات المشرفين على متابعة إنجاز المشاريع للتمكن من اعتماد منظومة

المستدامة في أغلب القطاعات الاقتصادية منها الخلط بينه وبين مفهوم حماية البيئة لدى العديد من الأطراف المتدخلة في هذا المجال علاوة على التصور المغلوط و المتمثل في اعتقاد أن دور الإدارة العامة للتنمية المستدامة يقتصر على إعداد الدراسات فقط	Turneps • تفعيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والإسراع في إحداث الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة نظرا للدور الهام الذي من المنتظر أن تلعبه فيما يخص بمدى الالتزام بتجسيم مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات القطاعية ومخططات التنمية والاتفاقيات التي تبرمها تونس في المستقبل مع الأطراف الأجنبية ذات العلاقة بالتنمية على غرار اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق المزمع توقيعها مع الاتحاد الأوروبي.

برنامج الشؤون المحلية

رئيس البرنامج:

السيد فيصل قزاز مدير عام الموارد و حوكمة المالية المحلية

1.التقديم العام للبرنامج:

1-1خارطة البرنامج:

البرنامج	الشؤون المحلية
البرنامج الفرعي	الشؤون المحلية
الإدارات المركزية	- الإدارة العامة للبرامج البلدية و المجالس الجهوية و مجالس الأقاليم - الإدارة العامة للتراتيب و النظافة و العناية بالمحيط - الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية - الهيئة العامة لمرافقة مسار اللامركزية
الفاعلون العموميون	-صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية -مركز التكوين و دعم اللامركزية -الوكالة البلدية للخدمات البيئية

2-1 الاهداف و الأولويات الإستراتيجية للبرنامج:

تتمثل أهداف برنامج الشؤون المحلية في ما يلي:

الهدف 1:دعم قدرات التصرف للجماعات المحلية

الهدف 2: تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية

لتحقيق الأهداف المشار إليها، ضبطت الوزارة جملة من الأولويات تتمثل في:

- مواصلة استصدار النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم و إدارة الجماعات المحلية

- تعبئة الموارد المالية

-دفع التنمية المحلية بما يساهم في تكريس مسار اللامركزية عبر إنجاز جملة من المشاريع و التدخلات و إتخاذ عدة تدابير في عديد المجالات و وضع عدد من الدراسات الإستراتيجية و مخططات العمل

-إعطاء الدفع للجماعات المحلية و مرافقتها في تسيير شؤونها المحلية و إعداد و تنفيذ مخططاتها و برامجها و مشاريعها التنموية باعتماد مسار تشاركي مع الوزارات و الهياكل المعنية.

2-تقديم آداء البرنامج لسنة 2019:

2-1تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات ميزانية برنامج الشؤون المحلية 633,532 م د سنة 2019 و قد بلغت الإعتمـادات المستهلكـة 659,429 م د أي بزيـادة25,897 م د تمثـل نسبـة 104% و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

ميزانية التصرف:

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2019 بمبلغ 506,232 م د و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 529,429 م د أي بزيادة ب23,197م د تمثل نسبة إنجاز بـ104 %

ميزانية التنمية:

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2019 بمبلغ 127,300 م د و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره 130 م د أي بزيادة بـ 2,700 م د تمثل نسبة إنجاز بـ 102%

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة(إعتمادات الدفع)

بيان النفقات	تقديرات 2019	إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
			المبلغ	النسبة
نفقات التصرف	**506 232**	**529 429,9**	**23 197,9**	**%104**
التأجير العمومي	16 550	16 945	395	%102
وسائل المصالح	2 387	1949	-438	%81
التدخل العمومي	487 295	510 535,9	23240,9	%104
نفقات التنمية	**127 300**	**130 000**	**2 700**	**%102**
الإستثمارات المباشرة	300	-	-300	-
على الموارد العامة للميزانية	300	-	-300	-
على موارد القروض الخارجية	-	-	-	-
التمويل العمومي	127 000	130 000	3 000	%102
على الموارد العامة للميزانية	127 000	130 000	3 000	%102
على موارد القروض الخارجية	-	-	-	-
مجموع البرنامج	**633 532**	**659 429,9**	**25 897,9**	**%104**

***دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

رسم بياني عدد 1:
مقارنة بين تقديرات و إنجازات ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

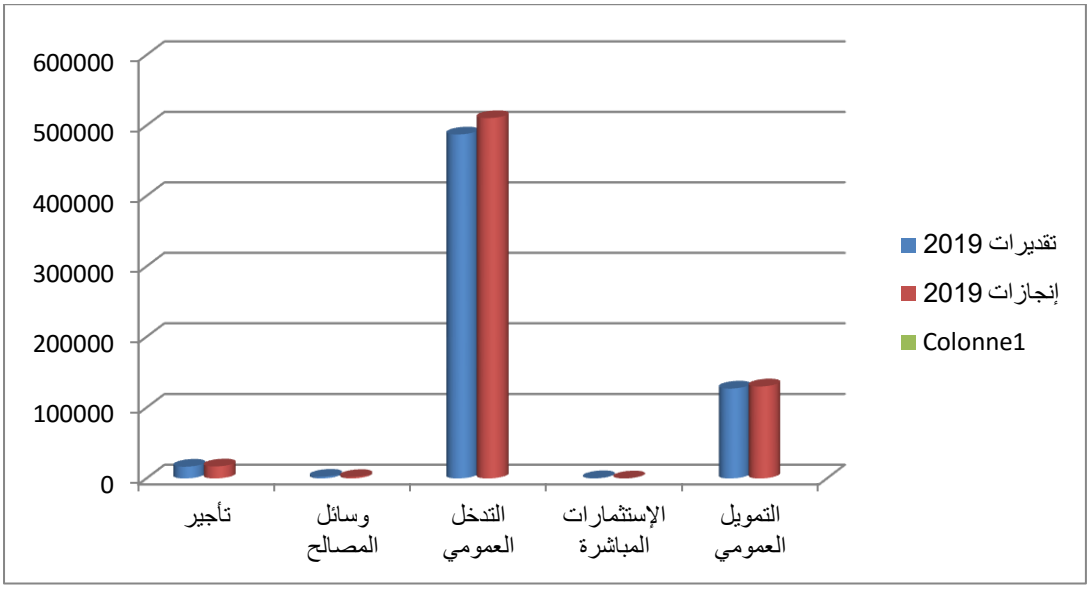

2-2تقديم لنتائج الأداء و تحليلها:

أهم الإصلاحات و الأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها و التي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

شملت الإصلاحات مجالات متعددة و متنوعة ذات علاقة بالتسيير و الموارد البشرية و المالية و التعاون بين البلديات و الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية :

- ✓ أ-إرساء دعائم المسار الامركزي من خلال إستصدار النصوص القانونية التالية:
- ✓ -أمر حكومي عدد 169 لسنة 2019 مؤرخ في 18 فيفري 2019 يتعلق بضبط عدد أعضاء اللجان المؤقتة للتسيير بالبلديات
- ✓ أمر حكومي عدد 350 لسنة 2019 مؤرخ في 10 أفريل 2019 يتعلق بتعيين رئيس و أعضاء اللجنة الوطنية لتكوين أعضاء المجالس البلدية
- ✓ أمر حكومي عدد 351 لسنة 2019 مؤرخ في 10 أفريل 2019 يتعلق بتعيين رئيس و أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية
- ✓ أمر حكومي عدد 401 لسنة 2019 مؤرخ في 6 ماي 2019 يتعلق بضبط شروط و إجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية
- ✓ -أمر حكومي عدد 941 لسنة 2019 مؤرخ في 16 أكتوبر 2019 يتعلق بضبط نموذج اتفاقية جماعة محلية لجماعة محلية أخرى أو لمؤسسة أو منشأة عمومية لممارسة إحدى اختصاصاتها الذاتية
- ✓ -قرار مشترك بين وزير المالية و وزير الشؤون المحلية و البيئة مؤرخ في 29 مارس 2019 يتعلق بتنقيح القرار المشترك المؤرخ في 22 جوان 2018 المتعلق بضبط مقاييس توزيع مبالغ الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة بين الجماعات المحلية

كما تولت الوزارة في نفس الإطار القيام بما يلي:

- ✓ -إعداد دليل حول إعداد و تنفيذ و ختم ميزانية البلدية وفقا للصيغ و الإجراءات المنصوص عليها بمجلة الجماعات المحلية و تنظيم دورات تكوينية في هذا المجال بالإشتراك مع مركز التكوين و دعم اللامركزية لفائدة رؤساء البلديات و رؤساء اللجان المالية المنتخبين
- ✓ -تنظيم ملتقيات تحسيسية حول العفو الجبائي البلدي لفائدة البلديات بالإشتراك مع وزارة المالية و مركز التكوين و دعم اللامركزية
- ✓ -تنظيم ملتقيات تحسيسية لفائدة البلديات المحدثة في مجال تعبئة الموارد البلدية بالإشتراك مع مركز التكوين و دعم اللامركزية
- ✓ -إعداد برنامج خصوصي لتأهيل 18 مسلخا بلديا بكلفة تقديرية تناهز 40,8 م د بالنسيق مع كل من وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري و وزارة التجارة

- ✓ -الشروع في تنفيذ برنامج خصوصي لتأهيل 8 مستودعات بلدية بولايات تونس الكبرى بكلفة تناهز 4 م د بتمويل مشترك بين الوزارة و صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية
- ✓ -إقتناء 396آلة (معدات النظافة و الطرقات) لفائدة 158 بلدية ضمن صفقة مجمعة في شكل قروض بقيمة 90 مد عن طريق صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية

ب-التنمية المحلية: البلديات رافعة للتنمية

تجسيما للمقتضيات الدستورية و القانونية التي تقر بوظيفة تنموية للجماعات المحلية تأخذ بعين الإعتبار حسن إستغلال المال العمومي، التخطيط العمراني الناجح و التهيئة العمرانية ،حماية المحيط و الموارد الطبيعية و التضامن بين الأجيال و الفئات و الجهات بمشاركة المجتمع المدني من ناحية و لدفع التنمية المحلية وفق معايير تتعلق بالتمييز الإيجابي و التقليص من التفاوت الجهوي من ناحية أخرى تولت مصالح الوزارة إنجاز جملة من الأنشطة منها أساسا:

◄تعبئة الموارد المالية:

الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية:

-الإعتماد المبرمج لسنة 2019 : 000 000 480د مقابل 000 395 440 د سنة 2018 أي بزيادة قدرها 000 605 39 د و بنسبة 9% و قد تم توزيع مبالغ الدعم السنوي المخصص للجماعات المحلية لسنة 2019 على النحو التالي:

85% بمبلغ 000 000 408 د :خصصت لتمويل نفقات التصرف تم توزيعها على الجماعات المحلية،(منها 89% بمبلغ 000 120 363 د لفائدة البلديات و 11% بمبلغ 000 880 44 د لفائدة المجالس الجهوية) و قد تم صرفها بإستثناء إعتماد بمبلغ 000 000 2 د تم تأجيل صرفه للميزانية القادمة.

15% بمبلغ 000 000 72 د : خصصت لتمويل نفقات التنمية و الحاجيات الخصوصية و الطارئة و قد تم صرفه بالكامل.

صندوق التعاون بين الجماعات المحلية:

الإعتماد المبرمج لسنة 2019 : 000 000 100 د مقابل 000 000 94 د سنة 2018 أي بزيادة قدرها 000 000 6 و بنسبة 6%

و تم صرف كامل المبلغ المبرمج لهذا الغرض و ذلك بتحويله لفائدة البلديات و المجالس الجهوية على ثلاثة أقساط علما و أنه تم تسجيل تواصل بعض الصعوبات التطبيقية بخصوص تحويل موارد الصندوق لفائدة الجماعات المحلية و الناتجة أساسا عن:

-التأخير المسجل بالنسبة للشركة التونسية للكهرباء و الغاز في التحويل الدوري للموارد الجبائية بهذا العنوان لفائدة الصندوق و مد الوزارة بالمعطيات المالية للإستخلاص المعلوم مفصلة حسب كل جماعة محلية.

-عدم الترفيع في الإعتماد المفتوح بالميزانية بما يتماشى مع السيولة الحقيقية المتوفرة بالصندوق و بالتالي عدم نقل فوائض الصندوق من سنة إلى أخرى على مستوى الإعتمادات المفتوحة بالميزانية.

-تسجيل تأخير في فتح الإعتمادات المرسمة بالميزانية لصرف مستحقات الجماعات المحلية من وارد الصندوق.

◄ برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية لفائدة البلديات القائمة

تم ابتداء من سنة 2016 بالتعاون مع البنك الدولي اعتماد نظام جديد لتمويل الإستثمارات البلدية يرتكز على مبادئ جديدة في توزيع مساعدات الدولة لفائدة البلديات و ذلك بإحداث صنفين من المساعدات تتمثل في مساعدات موظفة و مساعدات غير موظفة.

يشمل البرنامج الأصلي للفترة 2015-2019 تخصيص مساعدات للبلديات المعنية بمبلغ 530 م د منها 287 م د مساعدات غير موظفة و225 م د مساعدات موظفة لفائدة تهذيب158 مشروع بلدي بكلفة 175 م د و 38 مشروعا بالمناطق الريفية بكلفة 50 م د و 17 م د لدعم قدرات البلديات.

•مساعدات غير موظفة:

تخصص هذه المساعدات لتمويل المشاريع البلدية التي يتم ضبطها من قبل البلدية وفق منهجية تشاركية و تضبط سنويا وفق مقاييس موضوعية تأخذ بعين الإعتبار عدد السكان و الطاقة الجبائية لكل بلدية و مؤشر التنمية الجهوي بما يضمن التمييز الإيجابي و تقليص فوارق التنمية بين البلديات

و يرتبط منح المساعدة السنوية غير الموظفة باستجابة البلدية المعنية للشروط الدنيا المستوجبة و بنتائج تقييم أداء التصرف للجماعة المحلية.

و قد ساهمت المساعدات غير الموظفة البالغة سنة 2019 ما قدره : 128,5 م د في تمويل البرنامج السنوي للإستثمارات البلدية لسنة 2019 بنسبة 40% من كلفته الجملية المقدرة بـ320 م د في حين بلغت النفقات الجملية للإستثمارات المنجزة خلال نفس السنة حوالي 272 م د محققة بذلك نسبة 85,14 % من قيمة البرنامج و مسجلة تحسنا طفيفا مقارنة بنتائج سنة 2018 (84,83%)

جملة المساعدات غير الموظفة المبرمجة و التي تم توزيعها لفائدة البلديات خلال سنتي 2018 و 2019 باعتبار النتائج التي حققتها بالنسبة إلى الشروط الدنيا و إلى نتائج تقييم الأداء

الوحدة م د

	2018	2019
المبالغ المبرمجة	80	127
المبالغ الموزعة	70,6	128,9

•مساعدات موظفة:

تخصص هذه المساعدات لتمويل البرامج الوطنية التي يتم تحديدها من قبل الدولة .
بلغت جملة المساعدات الموظفة خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2019 لتمويل مشاريع تهديب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي 225 م د شملت 229 حيا موزعين على 144 بلدية و مجلسا جهويا .
وقد تم استكمال الأشغال بـ117 مشروعا (من جملة 158 مشروعا بلديا) لفائدة472 363 ساكنا أي بنسبة تقدر بحوالي 79% من العدد الجملي للسكان المنتفعين بتدخلات البرنامج بالبلديات و قد توصلت البلديات المنتفعة بهذه التدخلات من تعبيد أكثر من 386 كم من الطرقات و إحداث حوالي 3854 نقطة إظاءة إلى غاية سنة 2019.
تولت الوزارة خلال سنة 2019 إمضاء اتفاقية إطارية بين الوزارة و وكالة التهذيب و التجديد العمراني لإنجاز المشاريع الإضافية لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي المدرجة ببرنامج التنمية الحضرية و الحوكمة للفترة 2019-2022

◄ البرنامج الخصوصي للإستثمارات لفائدة البلديات المحدثة و البلديات التي شهد مجالها الترابي توسعة

تضمن مخطط التنمية للفترة 2016-2020 برنامجا خصوصيا للإستثمار لفائدة متساكني المناطق التي لم تكن مشمولة بالنظام البلدي أي لفائدة 3.5 مليون ساكنا و يتضمن مساعدات موظفة لفائدة 86 بلدية محدثة و مساعدات غير موظفة لفائدة 185 بلدية تم توسعة مجالها الترابي.

برنامج في شكل مساعدات موظفة لفائدة 86 بلدية محدثة للفترة 2020-2022

قامت مصالح الوزارة بإعداد برنامج خصوصي للإستثمار للبلديات الجديدة و تم تخصيص الموارد اللازمة المقدرة بـ 336,6 م د تحول لفائدتها في شكل مساعدات موظفة عبر صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية
و قد تم إحداث لجنة وزارية لتنسيق البرامج المذكورة التي عقدت بتاريخ 28 نوفمبر و 27 ديسمبر 2019 أولى اجتماعاتها تحت إشراف السيد وزير الشؤون المحلية و تمت المصادقة على منح المساعدات الموظفة ل67 بلدية محدثة بقيمة 265 م د أي بنسبة 79 % من جملة الإستثمارات المبرمجة مع الإشارة و أن تحويل الإعتمادات لفائدة البلديات المنتفعة يبقى مرتبطا بمدى تقدم إنجاز المشاريع المدرجة ببرامجها.

برنامج في شكل مساعدات غير موظفة لفائدة 185 بلدية موسعة

على إثر تعميم النظام البلدي ليشمل توسعة المجال الترابي ل185 بلدية ، تم تخصيص مساعدات بقيمة 480 م د لفائدة هذه البلديات و تم إعلامها بها و دعوتها لبرمجة المشاريع التي ستمول بهذه المساعدات ابتداء من سنة 2020 مع الإلتزام بتخصيصها حصرا في مناطق التوسعة
و قد تم إحداث لجنة قيادة وزارية للبرنامج خلال سنة 2019 و قد خصصت اجتماعها الأول للنظر و المصادقة على معايير توزيع المساعدات غير الموظفة و مبالغها لفائدة 185 بلدية شملتها التوسعة بعد أن تم إعلام البلديات المعنية خلال شهر أكتوبر 2019 بمبالغ المساعدات المخصصة لها
و تشمل هذه الإستثمارات انجاز مشاريع البنية الأساسية و المشاريع الإقتصادية و البناءات الإدارية وفقا لمبدأ التدبير الحر و اعتماد منهجية تشاركية و بعد موافقة عليها من قبل

المجالس البلدية خلال سنة 2019 عند إعداد البلديات لمخططها الإستثماري السنوي 2020.

◄ الصفقات المجمعة لدعم الإستثمار المحلي:

قام صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية خلال سنة 2019 بإنجاز الصفقات التالية:

-صفقة لإقتناء معدات نظافة و الطرقات بين سنتي 2018 و 2019 تخص 523 آليةمزعةعلى 17 قسط لفائدة 157 بلدية بقيمة جملية تساوي 84 م د ممولة عن طريق قروض من الصندوق بقيمة 80 م د و مساعدات استثنائية بقيمة 4 م د

-صفقة لإقتناء 356 11 حاوية بلاستيكية بقيمة جملية تساوي 5,2 م د

◄ تمويل المشاريع الإستثمارية للبلديات

تولى صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية خلال سنة 2019 تمويل المشاريع للبلديات و ذلك ب:

تخصيص مبلغ 137,9 م د كمساعدات غير موظفة مدرجة ببرنامج التنمية الحضوية و الحوكمة المحلية لفائدة 272 بلدية منها 10,9 م د مؤجلة من سنة 2018

-إصدار النتائج النهائية الخاصة بملفات الشروط الدنيا المستوجبة و التي أسفرت على استفاء 263 بلدية لهذه الشروط و عدم استجابة 9 بلديات لنفس الشروط

تبعا لذلك تم توزيع 127 م د من المساعدات غير الموظفة لفائدة 263 بلدية خلال شهر أفريل فيما لم تتحصل البلديات الثمانية المتبقية على منابها بقيمة 3 م د و سيتم ضمها إلى برنامج سنة 2020 لتصبح بذلك جملة المبلغ المؤجلة في حدود 9 م د

-إسناد الموافقة المبدئية على تمويل 416 مشروع (دون اعتبار صفقة اقتناء المعدات) بقيمة جملية تناهز 1'243 م د (مقابل 108,1سنة 2018)منها 125,2 م د في شكل قروض أي بنسبة إنجاز تساوي 101% من تقديرات الميزانية)123,7) و 70,3 م د في شكل مساعدات موظفة) منها 36,4 م د تخص مشاريع المجالس الجهوية و القروية)أي بنسبة إنجاز تساوي 145% من تقديرات الميزانية(48,5 م د).

-إسناد المصادقة النهائية على تمويل 379 مشروع بقيمة جملية تناهز 182,6 م د (مقابل 132,7 م د سنة 2018) منها 124,4 م د في شكل قروض أي بنسبة إنجاز تساوي 97% من تقديرات الميزانية (128,7 م د) و 27,8 م د في شكل مساعدتات موظفة أي بنسبة إنجاز تساوي 43% من تقديرات الميزانية (64,0 م د).

-تحويل اعتمادات لتمويل المشاريع الإستثمارية للجناعات المحلية بقيمة 300,7 م د (مقابل 184,9م د سنة 2018) أي بنسبة إنجاز تساوي 78%من تقديرات الميزانية (385,2 م د) موزعة بين قروض بقيمة 73,9 م د أي بنسبة إنجاز تساوي 60% من تقديرات الميزانية (122,2 م د) و 128,9 م د في شكل مساعدات غير موظفة أي بنسبة إنجاز تساوي 93% من تقديرات الميزانية (137,9 م د) و 42,4 م د في شكل مساعدات موظفة أي بنسبة إنجاز تساوي 66% من تقديرات الميزانية (64 م د) و 54,6 م د كمساعدات استثنائية أي بنسبة إنجاز تساوي 95% من تقديرات الميزانية (56,6م د) منها 50,5 م د على سبيل التسوية تخص صفقات المعدات التي تم إنجازها خلال سنتي 2016 و 2017.

◄ تحسين منظومة النظافة و جمالية المدن:

-دراسة إعادة هيكلة قطاع التصرف في النفايات المنزلية و المشابهة لتحديد دور الجماعات المحلية في النفايات و تجسيد التوجهات الكبرى للدولة في المجال

-مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل البيئي للبلديات

-إقرار برنامج للتقليص من كمية النفايات باعتماد الفرز الإنتقائي للفضلات من المصدر كمنطلق للمشروع النموذجي للتثمين و التصرف في النفايات بالجزيرة.
-هيكلة الإطار المؤسساتي لمقاومة الحشرات
-توفير دعم لوجستي للبلديات :
*رصد اعتمادات تقدر بحوالي 2 م د لجزيرة جربة لتحسين الوضع البيئي على المستوى العاجل (حملات استثنائية للنظافة)إضافة إل اقتناء معدات نظافة تخصص لتنفيذ برنامج الفرز الإنتقائي للفضلات من المصدر بالمناطق السياحية و بعض الأحياء النموذجية
*تمويل إعداد خطة اتصالية و تحسيسية لضمان انخراط مختلف المتدخلين في مجال التصرف في النفايات لإنجاح تنفيذ منظومة الفرز الإنتقائي بإعتماد يقدر بـ35,894 أد
*المساعدة على تجهيز و تكوين أعوان الشرطة البيئية
-هيكلة الإطار المؤسساتي لمقاومة الحشرات

الهدف الإستراتيجي 1: دعم قدرات التصرف للجماعات المحلية

تقديم الهدف الإستراتيجي:

يسعى مركز التكوين و دعم اللامركزية إلى دعم و تطوير قدرات التصرف لدى إطارات و أعوان الجماعات المحلية و ذلك بتوفير نشاط تكويني في مجالات الإدارة و التسيير و التخطيط و التنمية و المالية المحلية يستجيب لمتطلبات الإرتقاء بآداء الجماعات المحلية مما يسمح بتحسين آداء الأعوان و تجنب الأخطاء المحتملة و الإستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة.

جدول عدد2

الهدف الإستراتيجي 2-1-1: **دعم قدرات التصرف للجماعات المحلية**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	ج/ب %
المؤشر2 .1 .1 عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	عدد		350	310			-40	88,57%
المؤشر عدد 2. 1. 2 : عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	عدد		14 160	13 443			-717	94,93%

رسم بياني عدد:2

مقارنة بين تقديرات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي دعم قدرات التصرف للجماعات المحلية لسنة 2019

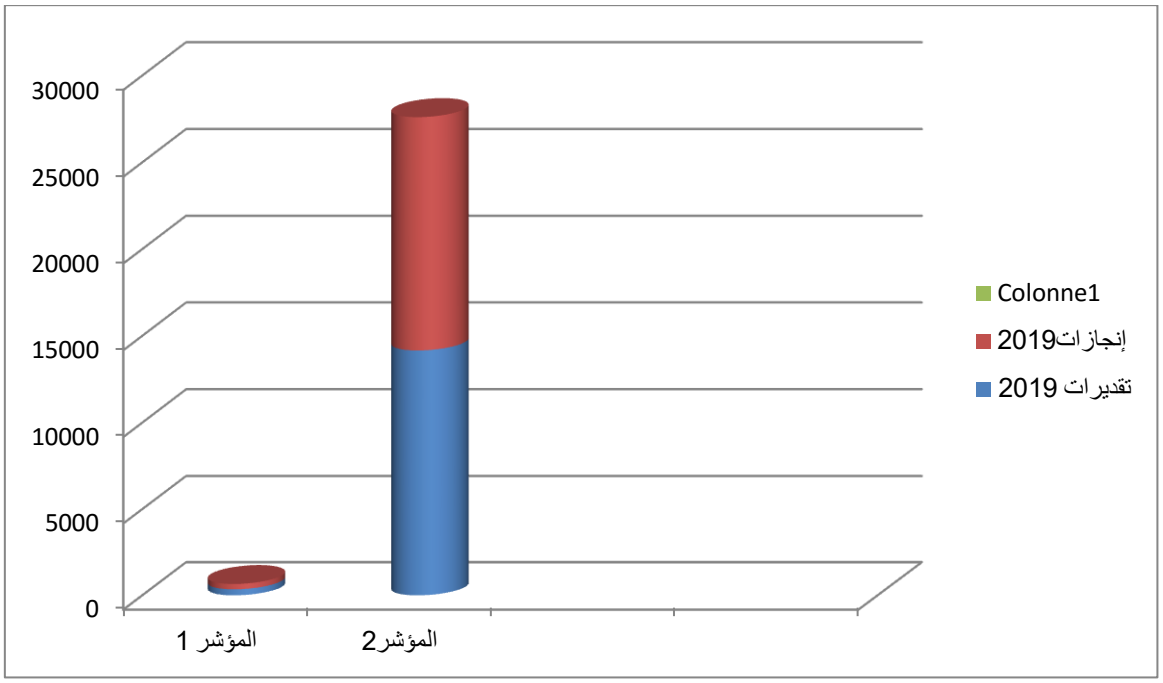

تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر2. 1.1 : عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ88 ,57 % بالنسبة للمؤشر عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية و يعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها ضعف الإمكانيات البشرية و المادية بمركز التكوين و دعم اللامركزية

المؤشر2. 2.1 : عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب94,93 % بالنسبة للمؤشر عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية و يعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها ضعف الإمكانيات البشرية و المادية بمركز التكوين و دعم اللامركزية

الهدف الإستراتيجي 2: تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية

تقديم الهدف الإستراتيجي:

يتمثل هذا الهدف في الترفيع في نسبة التأطير بشكل تدريجي من 15% خلال المرحلة الأولى من المسار إلى 25% خلال السنة الأخيرة من المرحلة الثالثة من المسار من أجل ضمان نجاعة التدخلات العمومية و التكفل بصلاحيات جديدة و ذلك من خلال آليات الحراك الوظيفي و الإنتداب . و تقدر الإحتياجات المستقبلية للجماعات المحلية من الإطارات و الكوادر العليا الإدارية و الفنية خلال التسع سنوات القادمة في حدود 7000 إطار جديد.

كما سيتم العمل على الترفيع في نسبة الموارد المالية المحلية من الميزانية العامة للدولة من 8% إلى 19% بما يساعد على ضمان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية و التكفل بصلاحيات جديدة في إطار اللامركزية.

جدول عدد3

الهدف الإستراتيجي 2-2-1: **تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	ج/ب %
المؤشر2 .1 .1 نسبة التأطير بالجماعات المحلية	نسبة		%14	%11,8			-2,2	84,28%
المؤشر عدد 2. 1. 2 : نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	نسبة		%20	%10,6			-9,4	53%

رسم بياني عدد:3

مقارنة بين تقديرات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية لسنة 2019

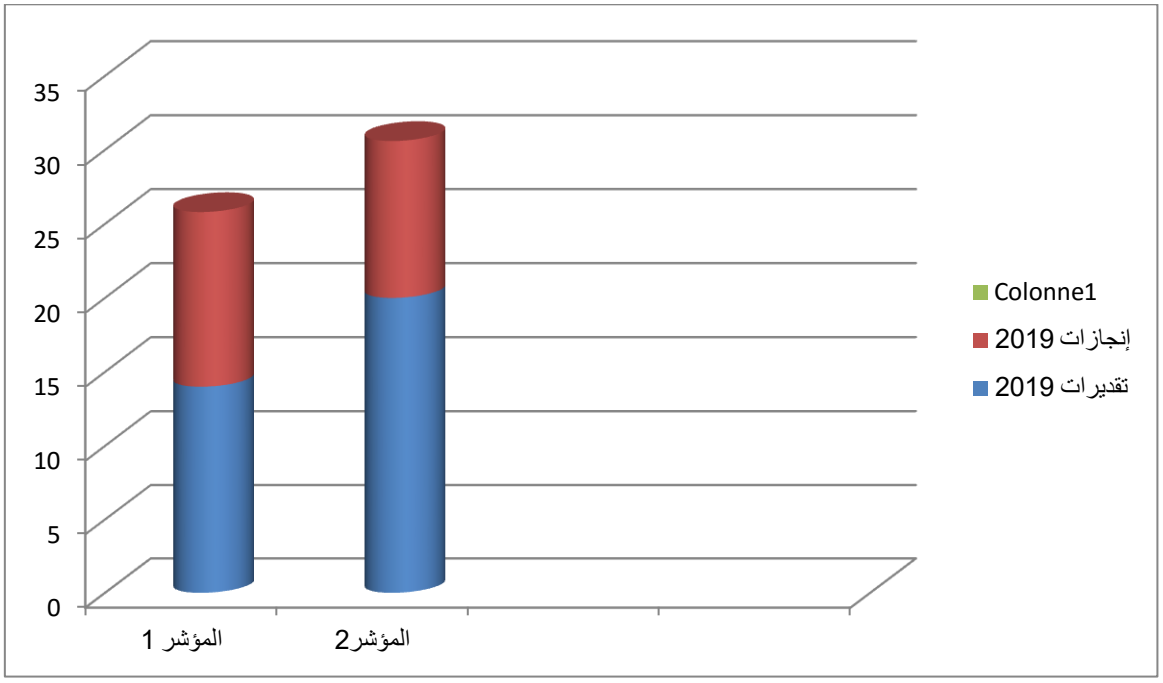

تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر2. 1.2 : نسبة التأطير بالجماعات المحلية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ84 ,28 % بالنسبة للمؤشر نسبة التأطير بالجماعات المحلية ، إذ بلغ عدد الإطارات من صنف ا بالبلديات (3.824) من مجموع الأعوان التابعين بالبلديات (32.272) و من المؤمل أن ترتفع هذه النسبة أكثر بعد استكمال الإنتدابات المبرمجة و تشمل ما يقارب 1000 إطار

المؤشر2. 2.2 : نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ53%بالنسبة للمؤشر نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
- عدم ملائمة النصوص الحالية المعتمدة بالنسبة لتحويلات الدولة لفائدة الجماعات المحلية لأحكام مجلة الجماعات المحلية خاصة بعد الشروع في إعتماد اللامركزية المالية.	- ضبط آليات ومقاييس تعبئة وتوزيع تحويلات الدولة لفائدة الجماعات المحلية على أساس الترفيع في حجمها لبلوغ التكافؤ بين الموارد والأعباء ومزيد العدالة في توزيعها في إطار إستكمال إحداث صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية وإدخاله حيز التطبيق.
- ضرورة الإستعداد لإعتماد منظومة التصرف في ميزانية الجماعات المحلية حسب الأهداف طبقا لما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية.	- الشروع التدريجي في توفير متطلبات إعداد منظومة التصرف في ميزانية البلديات حسب الأهداف بالتنسيق مع الجهات المعنية لمساعدة الإطارات البلدية على إعتماد أساليب تحليل التصرف المالي وإعداد لوحات القيادة لترسيخ مقومات الحوكمة المالية الرشيدة.
- مراجعة النظام المحاسبي للجماعات المحلية ليتلاءم مع مقتضيات مجلة الجماعات المحلية ذات العلاقة خاصة بإعتماد حسابية القيد المزدوج..	- مواصلة الجهود المبذولة لضبط النظام المحاسبي الجديد للجماعات المحلية وتنقيح مجلة المحاسبة العمومية بالتنسيق مع وزارة المالية وتوفير متطلبات المرور إلى حسابية القيد المزدوج والمحاسبة التحليلية بالبلديات.
ـ تعدد التطبيقات الإعلامية المتعلقة بالتصرف المالي البلدي والحاجة إلى مراجعة وظائفها، إضافة إلى عدم تعميم البعض منها على كامل البلديات مما أثر سلبا على إحكام التصرف في الموارد والنفقات والحوكمة المالية الرشيدة.	- التعاون مع المصالح المختصة لتطوير التطبيقات الإعلامية ذات الصبغة المالية بهدف تركيز نظام معلوماتي مندمج يشمل مختلف مجالات التصرف البلدي يتم تقاسمه بين مختلف المتدخلين محليا وجهويا ومركزيا، مع وضع كل التصاريح والبيانات المالية الضرورية ببوابة الجماعات المحلية

البرنامج 9 :القيادة و المساندة

رئيس البرنامج سامي المحدي مدير عام الشؤون الإدارية و المالية

مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج":من 14 مارس 2019 إلى 27 فيفري 2020

1.التقديم العام للبرنامج:

1-1خارطة البرنامج :

2-1 –الأهداف و الأولويات الإستراتيجية للبرنامج:

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية مدعوة إلى مزيد الفعاليــة و الشفافيــة و المرونة و تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجيــة برنامج القيــادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول التوجهات التالية:

- ✓ إعادة تنظيم المصالح المركزية و الجهوية تماشيا مع إدخال طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف :
- ✓ تعصير طرق و آليات التصرف في الموارد البشرية .
- ✓ تفعيل الدور الإستراتيجي للوزارة و المتمثل في التصور و البرمجة و الدراسات المستقبلية و وضع السياسات البيئية و تقييمها.
- ✓ تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و الدراسات الإقتصادية و التخطيط .
- ✓ العمل على تفعيل دور الهياكل الإستشارية و توضيح مهامها و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى بإعتبارها وسيلة للإستنارة بآراء ذوي الخبرة و الكفاءة.
- ✓ السّهر على تنفيذ الالتزامات الدّوليّة في مجال حماية البيئة والتّنمية المستدامة ومتابعة مسارات التّنمية المستدامة على المستويين الدّولي والإقليمي والعمل على تطوير هذه المسارات
- ✓ تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي من أجل المساهمة في نشر ثقافة حماية البيئة و التنمية المستدامة من خلال وضع أجندا وطنية للعمل الجمعياتي في مجال البيئة.

تم ضبط هدفين لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الفترة القادمة و هي كالآتي :

- **الهدف عدد 1:** تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات في مجالات التصرف و التسيير
- **الهدف عدد 2**: تطوير الإجراءات و أساليب العمل و التصرف و التسيير.
- **الهدف عدد 3:** تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية

2 تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

2-2-أهم الإنجازات و الأنشطة التي تم القيام بها:

أمر حكومي عدد 169 لسنة 2019 المؤرخ في 17 فيفري 2019 يتعلق بضبط عدد أعضاء اللجان المؤقتة للتسيير بالبلديات. (ر.ر.ج.ت. عدد 16 بتاريخ 22 فيفري 2019)

6. أمر حكومي عدد 291 لسنة 2019 المؤرخ في 22 مارس 2019 يتعلق بضبط صيغ وآليات الانتداب والترقية والترسيم بالبلديات. (ر. ر. ج. ت. عدد 24 بتاريخ 2019/03/22)

7. أمر حكومي عدد 350 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/04/10 يتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لتكوين أعضاء مجالس الجماعات المحلية.(ر. ر. ج. ت. عدد 31 بتاريخ 2019/04/16)

8. أمر حكومي عدد 351 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/04/10 يتعلق بتعيين أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية.(ر. ر. ج. ت. عدد 31 بتاريخ 2019/04/16)

9. أمر حكومي عـدد 401 لسنة 2019 مؤرخ في 6 ماي 2019 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية.(ر. ر. ج. ت. عدد 39 بتاريخ 2019/05/14)

3- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات ميزانية البرنامج 135, 093م د دفعا سنة 2019 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة188,986 م د دفعا أي بزيادة 53,893 م د يمثل نسبة 140 % و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

- **ميزانية التصرف:**

قدرت ميزانية التصرف لسنة 2019 بمبلغ 10,933 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة ما قدره8,301 م د دفعا أي بانخفاض 2,632 - م د يمثل نسبة76 % .

- **ميزانية التنمية:**

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2019 بمبلغ قدره 1,160 م د دفعا و بلغت الإعتمادات المستهلكة 0,333 م د دفعا أي بانخفاض0,827- م د يمثل نسبة28%

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج القيادة والمساندة (2019) مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ ع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان البرنامج	ق.م.م 2019	إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2019	
			المبلغ	النّسبة
نفقات التصرّف	**10 933**	**8 301**	**-2 632**	**76**
التأجير العمومي	7 088	4 858	-2 230	68
وسائل المصالح	3 145	2 674	-471	85
التدخل العمومي	700	769	-69	109
نفقات التنمية	**1 160**	**333**	**-827**	**28**
الاستثمارات المباشرة	1 160	333	**-827**	**28**
على الموارد العامة للميزانية	1 160	333	**-827**	**28**
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-
التمويل العمومي	**-**	**-**	**-**	**-**
على الموارد العامة للميزانية	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-
مجموع البرنامج	**12 093**	**8 634**	**-3 459**	**71**
صناديق الخزينة	**123 000**	**180 352**	**57 352**	**146**
المجموع العام	**135 093**	**188 986**	**53 893**	**140**

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019

(التوزيع حسب طبيعة النفقة)

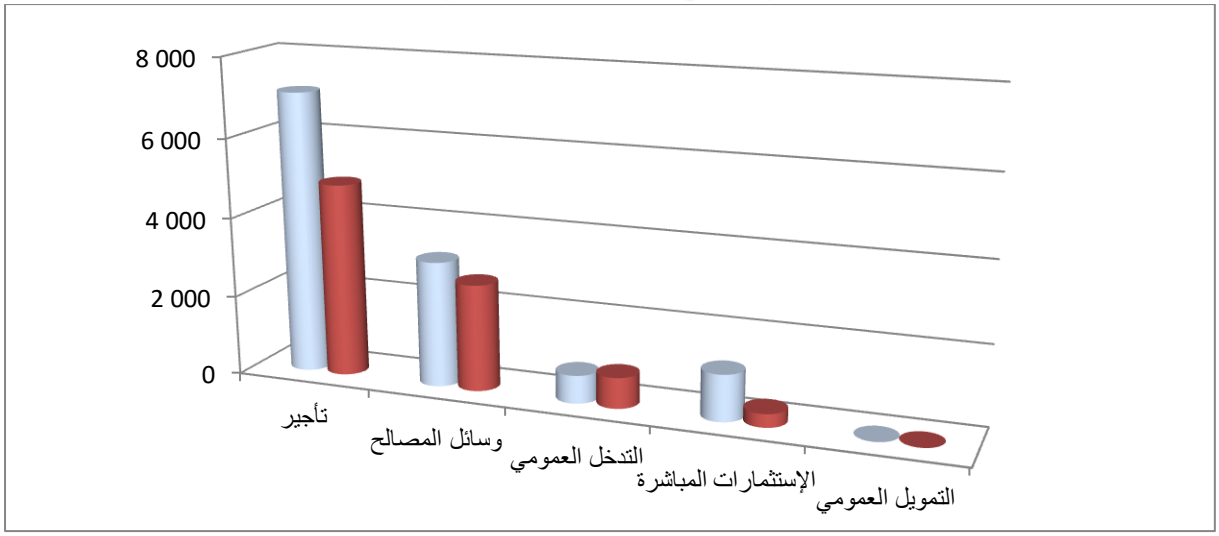

جدول عدد: 2
تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة (2019) مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إ ع الدفع)

بحساب الف دينار

البرامج	ق.م.م 2019	إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
			المبلغ	النسبة
البرنامج: القيادة و المساندة				
القيادة	6 560	4 839	-1 721	73,7
المساندة	5 533	3 795	-1 738	68,6
مجموع البرنامج	**12 093**	**8 634**	**-3 459**	**71,4**

رسم بياني عدد 2:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019

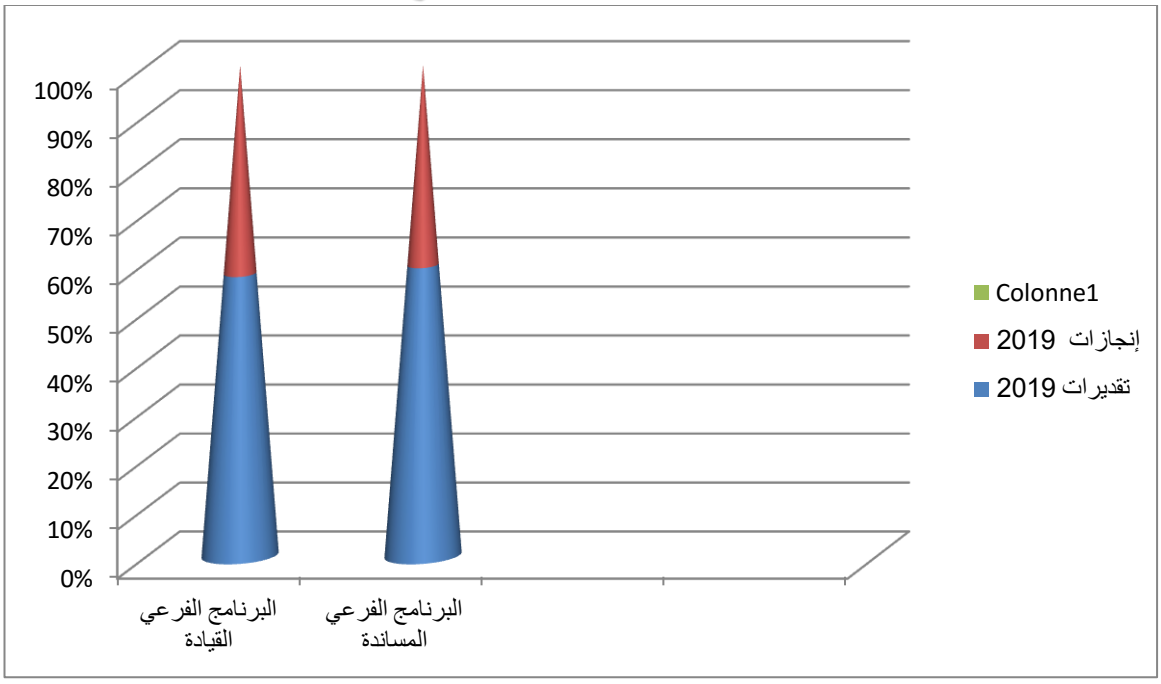

3-2تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

الهدف عدد 1: تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات في مجالات التصرف و التسيير

تقديم الهدف:

إن النهوض بالتكوين و الرسكلة يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تطوير الكفاءات المهنية و المهارات و القدرات لدى الأعوان بما يمكنهم من تحسين آدائهم .

عرض النتائج :

جدول عدد 3

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		مقارنة إنجازات 2019 لتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	ج/ب %
المؤشر عدد 9 .1.1 :عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين	عدد الأعوان	172	230	316	144	83,7	86	%137,4

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشر قيس الآداء الخاص بالهدف 1 لسنة 2019

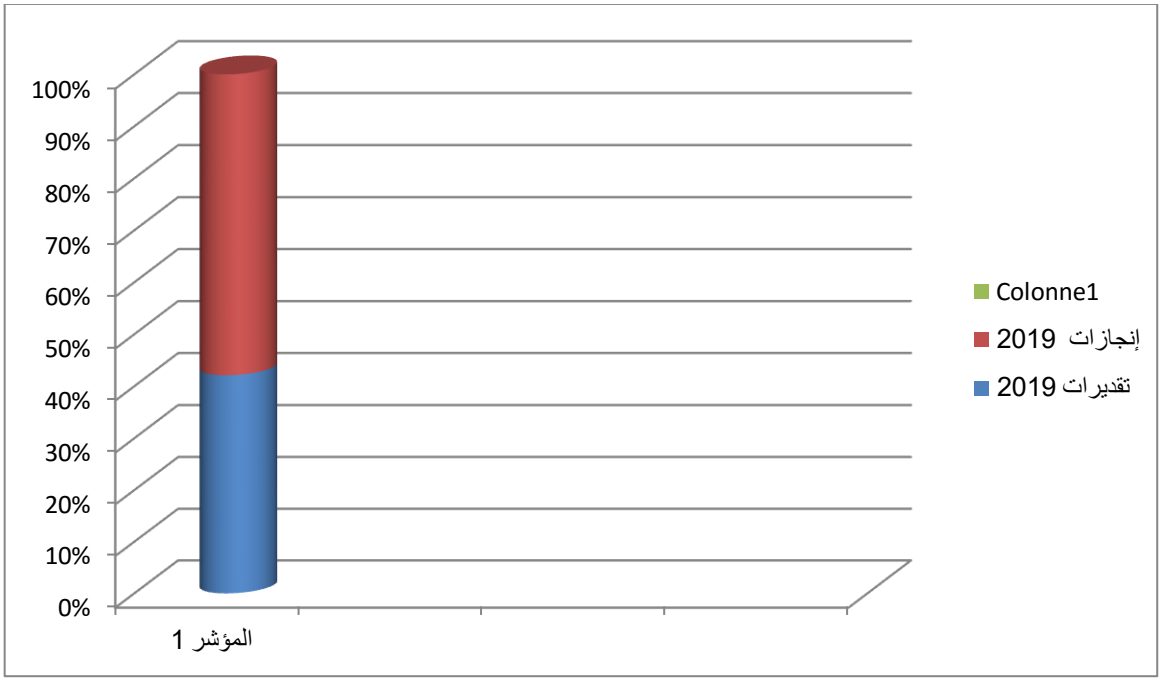

تحليل النتائج :

المؤشر عدد 9. 1.1.:عدد الأعوان و الإطارات المنتفعين بالتكوين

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 137,4 % بالنسبة لعدد الأعوان المنتفعين بالتكوين و يعود ذلك بالأساس إلى إنجاز الدورات التكوينية المبرمجة ضمن مخطط التكوين لسنة 2019 و إضافة دورات تكوينية خاصة بأعوان الإدارات الجهوية تم تنظيمها على المستوى الجهوي.

الهدف عدد 2: تطوير أساليب و مناهج العمل و التصرف و التسيير

تقديم الهدف:

إن تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير في الإدارة و تحسين المردودية و النهوض بجودة الخدمات المسداة للمواطن تمر حتما عبر رسم الإسراتيجيات و التوجهات المستقبلية و التقيد بتنفيذها من خلال عقود البرامج و عقود الأهداف.

جدول عدد 4

عرض النتائج :

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	ج/ب %
المؤشر عدد 1.2.9 : نسبة تقدم تنفيذ عقود الأهداف و القدرة على الآداء	نسبة		%40	41,66%			%1 ,66	104,15 %

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشر قيس الآداء الخاص بالهدف2 لسنة 2019

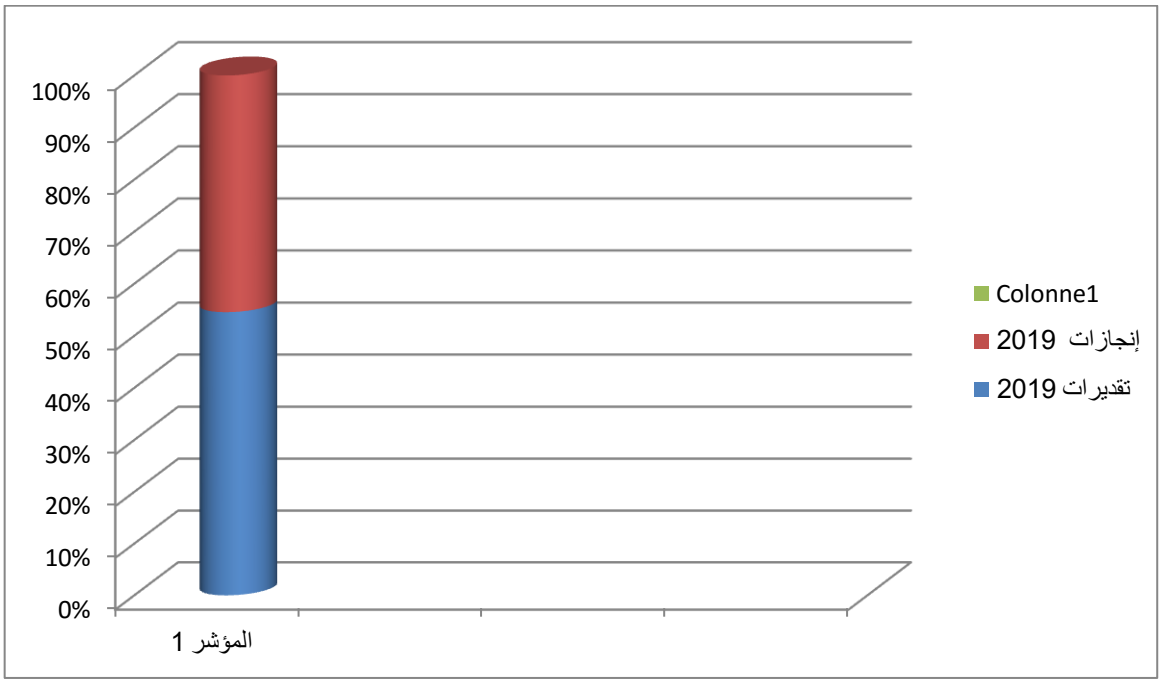

تحليل النتائج:

المؤشر عدد 1.2. 9 : نسبة تقدم تنفيذ عقود الأهداف و القدرة على الآداء

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ104,15% بالنسبة لمؤشر نسبة تقدم تنفيذ عقود الأهداف و القدرة على الآداء رغم العراقيل المادية و التقنية التي تحول دون إنجاز المشاريع و المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات و يعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
تحديد تقديرات منخفضة

الهدف 3: تطوير النظم المعلوماتية و الرقمية و دعم استعمالاتها بهياكل الوزارة و بالجماعات المحلية

تقديم الهدف:

سيتم تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي عبر عدة أهداف عملياتية تتمثل في:
-تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطن و المتعاملين مع الإدارة،
- تطوير بنية تحتية ذات جودة عالية لفائدة الوزارة والجماعات المحلية،
- تطوير إستعمالات نظم المعلومات ورقمنة الأنشطة الإدارية،
- دعم النفاذ للبيانات المفتوحة لفائدة العموم.

جدول عدد 5

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	
		أ	ب	ج	د=ج-أ	د/أ %	م=ج-ب	ج/ب %
المؤشر 1.3.9 : عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)	عدد		150	362			212	241,33
المؤشر 2.3.9 : عدد الأنشطة والمجالات الإدارية المشمولة ببرمجيات ومنظومات معلوماتية بالوزارة	عدد		10	0			-10	0
المؤشر 3.3.9 : عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية الوطنية والمشتركة المستغلّة بالجماعات المحلية	عدد		10	0			-10	0

رسم بياني عدد 5:
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الآداء الخاصة بالهدف3 لسنة 2019

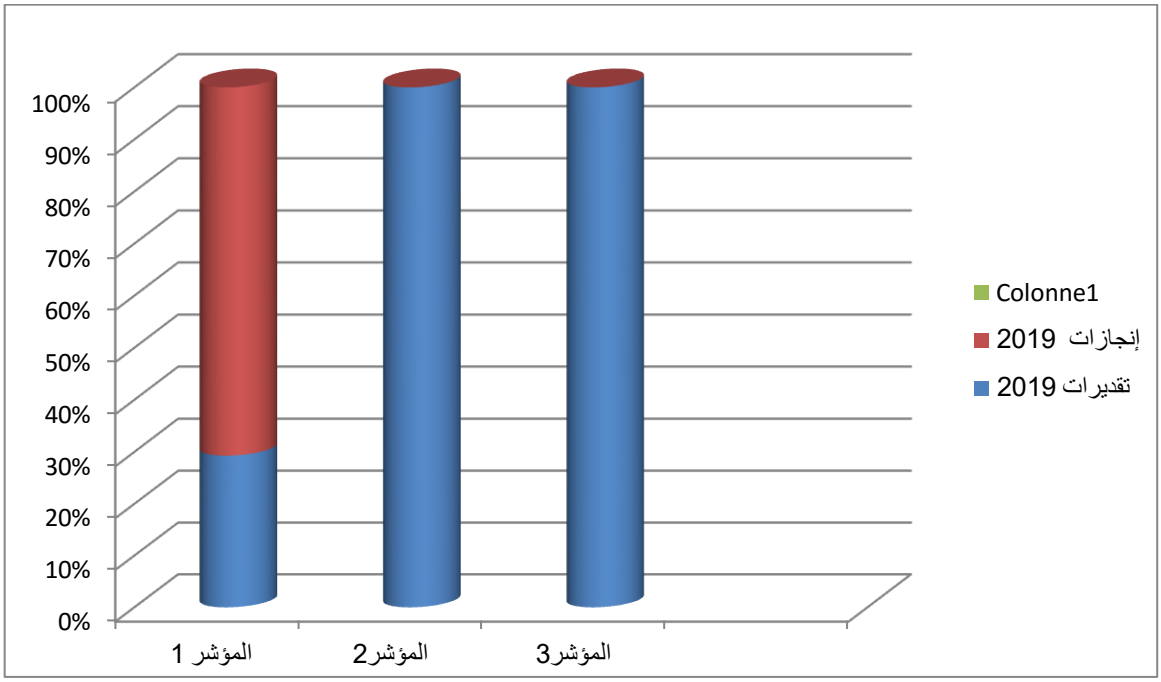

تحليل النتائج:

المؤشر 1.3.9 : عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités):

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 241,33 % بالنسبة للمؤشر عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités) و يعود ذلك إلى سعي البلديات لتسهيل العمل و تبادل المعلومات و التزامها بذلك

المؤشر 2.3.9 : عدد الأنشطة والمجالات الإدارية المشمولة ببرمجيات ومنظومات معلوماتية بالوزارة

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 0 % بالنسبة للمؤشر عدد الأنشطة والمجالات الإدارية المشمولة ببرمجيات ومنظومات معلوماتية بالوزارة و يعود ذلك إلى تأخير فتح الإعتمادات و العراقيل المتعلقة بطول الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات

المؤشر 3.3.9 :عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية الوطنية والمشتركة المستغلّة بالجماعات المحلية

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 0 % بالنسبة للمؤشر عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية الوطنية والمشتركة المستغلّة بالجماعات المحلية و يعود ذلك إلى تأخير فتح الإعتمادات و العراقيل المتعلقة بطول الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقات

4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات و النقائص	المقترحات لتدارك الإشكاليات
-تنظيم إداري على المستوى المركزي و الجهوي لا يتماشى مع السياسات الموكولة للوزارة و مشمولاتها الحقيقية و لا يستجيب للرهانات المطروحة على المستوى الوطني و الدولي	- تطوير و تحيين النصوص القانونية المتعلقة بضبط مشمولات الوزارة و المصالح الخارجية و تنظيمها الهيكلي .
- ضعف البعد الإستراتيجي و الإستشرافي في عمل الوزارة و الهياكل الراجعة لها بالنظر .	- تركيز هياكل إدارية على المستوى المركزي تعنى بالتصور و البرمجة و التخطيط و الإستشراف و اليقضة الإستراتيجية ووضع السياسات و التقييم و المتابعة
- سيطرة النظرة القطاعية في أنشطة الوزارة و ضعف على مستوى العمل الأفقي و التنسيق مع سائر القطاعات	- مزيد التنسيق مع الوزارات و الهياكل العمومية الأخرى و تشريك مختلف الأطراف ذات العلاقة في المجال البيئي
- منظومة للتصرف في الموارد البشرية غير عصرية و تتميز بالجمود و غياب المرونة و النجاعة و ضعف الآداء و إنعدام التحفيز و غياب الحراك الوظيفي.	- تعصير التصرف في الموارد البشرية من خلال تكريس المرونة و النجاعة في التصرف و التشجيع على الحراك الوظيفي و إعادة النظر في توزيع الأعوان بين الإدارات بطريقة مدروسة و علمية بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة .
- ضعف الهياكل الإستشارية التي تقدم المشورة و التي يستأنس برأيها في مختلف المجالات .	- تدعيم دور الهياكل الإستشارية و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى .
- ضعف التنسيق مع النسيج الجمعياتي في مجال حماية البيئة و إنعدام خطة عمل واضحة في هذا المجال .	- تدعيم الخلية المكلفة بالعمل الجمعياتي ووضع خطة على المدى الطويل واضحة المعالم تحدد الدور الذي تقوم به الجمعيات في المجال البيئي.
- منظومة قانونية في المجال البيئي غير متكاملة و مشتتة تتميز بتعدد النصوص و قلة فاعليتها .	- التسريع في نسق المسار المتعلق بإعداد مجلة البيئة و تجاوز الصعوبات و العراقيل التي عطلت هذا المسار .
- هناك عديد الإمكانات و الآليات المالية المتاحة على المستوى الدولي و الإقليمي غير مستغلة بالنجاعة المطلوبة	- ضرورة إستغلال كل الإمكانيات و الفرص المتاحة لجلب التمويلات و الإستثمارات في مجال البيئة و التنمية المستدامة.
- تجهيزات و تطبيقات عديدة في مجال الإعلامية و تكنولوجيات الإتصال متوفرة بالوزارة لكنها غير مستغلة بما فيه الكفاية	- إستغلال التطبيقات المعلوماتية المتوفرة بالنجاعة المطلوبة و تطوير تطبيقات جديدة تستجيب لحاجيات الوزارة الحالية و المستقبلية .